آثار النقد الفقهي في المذهب الحنبلي

الأستاذ/ إبراهيم بن عبدالمحسن السعوي
محاضر بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة القصيم

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

بلا ريب أن النقد من المناهج العلمية الضرورية للبناء المعرفي الصحيح لسائر العلوم، وعلم الفقه ليس بمعزل عن ذلك، فالنقد الفقهي منهج من مناهج تقويم الفقه، وإطْراح الغلط والخطأ والوهم الذي قد يأتي عليه، فهو نوع من العلم، وبيان العلم وتبليغه من الوظائف الشرعية التي ينبغي على أهلها أدائها، خصوصًا في وقت الحاجة للبيان والبلاغ، وتوقّف أهل العلم عن أدائه هو من عدم الحفظ للدّين، والظلم للمسلمين.

ونشأة الفقه منذ عصر التشريع ومابعده وحتى ظهور المذاهب الفقهية واستقرارها صاحب ذلك كله تطبيقات عملية على النقد الفقهي بمختلف أساليبه وأنواعه ومجالاته.

وأما بخصوص المذهب الحنبلي فإن النقد الفقهي صاحب تأسيس هذا المذهب، بداية من الإمام أحمد بن حنبل ــ رحمه الله ــ، مروراً بتلامذته، وطبقة المتوسطين الذين توسع النقد الفقهي في عصرهم وأصبح حالة منهجية عامة، وانتهاء بطبقة المتأخرين الذين ساروا على نهج المتوسطين في التصحيح والتنقيح، وأساليب النقد الفقهي المختلفة .

وقد قال بعضهم للإمام أحمد بن حنبل ــ رحمه الله ــ : إنه يثقل علي أن أقول: فلان كذا وفلان كذا، فقال: إذا سكتَّ أنت، وسكتُّ أنا، فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم؟(١).

وقد كان للنقد الفقهي في المذهب الحنبلي آثاراً ظاهرة على تشكل المذهب، وطبيعة الأصول التي انبنى عليها، وتصحيح الروايات المنسوبة للإمام أحمد بن حنبل ــ رحمه الله ــ، كما كان للنقد الفقهي الأثر الواضح على المصنّفات الفقهية الحنبلية بكافة جوانب

(١) ينظر: مجموع الفتاوى: (٢٣١/٢٨).

النقد، الذي كان له أثر لا يخفى في حركة التصنيف الفقهي بالمذهب الحنبلي، وهو باب واسع من جهة أثره.

كما أن عملية النقد في المذهب الحنبلي كغيرها، من حيث إن لها دورًا مهمًّا وفاعلًا في بقاء الفقه الحنبلي واستمراره وانتشاره، وتلاحق صور التنقيح والتصحيح والتجديد فيه.

وهذا البحث يأتي في دراسة : آثار النقد الفقهي في المذهب الحنبلي؛ من خلال تمهيد يتضمن التعريف بعنوان البحث، وأربعة مطالب في دراسة أبرز آثار النقد الفقهي في المذهب الحنبلي، وهي:

المطلب الأول: أثره في تأسيس المذهب الحنبلي وطبيعة أصوله .

المطلب الثاني: أثره في الروايات وتصحيحها .

المطلب الثالث: أثره في المصنّفات وإصلاحها .

المطلب الرابع: أثره في استمرار المذهب وبقائه وتجديده .

تمهيد

قبل الولوج في الكلام عن آثار النقد الفقهي لابد من التعريف بمفردات عنوان البحث وهو: آثار النقد الفقهي في المذهب الحنبلي، ومعناه اللقبي، وذلك من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: التعريف بمفردات العنوان:

تعتبر كلمة آثار بالإضافة إلى كلمة النقد أبرز كلمتين في عنوان البحث: آثار النقد الفقهي في المذهب الحنبلي، أما كلمات (الفقه، والمذهب، والحنبلي)، فقد طُرقت، وأُسهب في الكلام على تعريفها وبيانها، ولايرى الباحث في إيراد ذلك فائدة تذكر.

بالنسبة لكلمة الأثر في اللغة فهي تعود إلى معاني منها: ذكر الشيء، وتقديمه، ورسمه، والأثر مصدر قولك أثرت الحديث؛ إذا ذكرته عن غيرك، ومنه قيل: حديث مأثور، أي ينقله خلف عن سلف (١) .

والأثر في الاصطلاح هو المروي عن الصحابة قولاً لهم، أو فعلاً، أوتقريراً؛ متصلاً كان إسناده، أومنقطعاً، ويستعمل في غيرهم؛ كالتابعين؛فالخبر ما يروى عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ والأثر ما يروى عن الصحابة (٢)، وقيل الآثار: هي اللوازم المعللة بالشيء (٣)، أوهي حصول ما يدل على وجود الشيء،والنتيجة منه (٤)، ويطلق بعض الفقهاء الآثار فيريدون بها: الاحكام؛ فيقولون: أحكام النكاح مثلاً، يريدون: آثاره(٥).

أما كلمة النقد فيمكن إجمال أهم المعاني اللغوية للنقد: بأنه تمييز الشيء، وإبرازه، وكشفه، وتقشيره، واختباره، ومن هذا المعنى تمييز الدراهم، بفرز الجيد منها والرديء، وهي مهارة يقوم بها الصيارفة على وجه الخصوص وغيرهم، والأصل في معنى النقد: تمييز الشيء بمعرفة ماهيته وحقيقته، وما فيه من المحاسن والمعايب، فهذا المعنى

(١) ينظر: الصحاح للجوهري: مادة (أ ث ر)، (٥٧٣/١ــــ٥٧٤)، ومعجم مقاييس اللغة للقزويني الرازي: مادة (أ ث ر)، (٥٣/١) .

(٢) ينظر:تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي: (٢٠٢/١ــــ٢٠٣)،وقواعد الفقه للبركتي: (ص١٥٩)،والكليات للكفوي: (ص٤٠).

(٣) ينظر:التعريفات للجرجاني: (ص٩).

(٤) ينظر:التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي: (ص٣٨).

(٥) ينظر:معجم لغة الفقهاء لقلعجي: (ص٤٢).

ترجع إليه المعاني الأخرى: كالاختبار، و التقشير، والمناقشة، والأخذ، والالتقاط، والنظر واختلاسه وغيرها؛ فهو: نتيجة أو وسيلة أو مرادفٌ لها (١) .

أما النقد اصطلاحاً فهو: عملية محاكمة وتقويم، تهدف إلى التصحيح والترشيد من خلال بيان مواطن الخطأ والصواب، بناء على مقاييس متفق على جلها أو كلها (٢) .

وقيل هو: عملية يقوم بها الناقد؛ للكشف عن مواطن الخطأ، ثم يقوم بتصحيحها وفق أصول وقواعد معلومة(٣).

وأما تعريف النقد الفقهي إجمالاً فقد تعددت تعاريفه، ومن أبرز هذه التعاريف القول بأنه هو: العملية البحثية التي تروم تحرير مسائل المذهب، سواء من حيث المرويات والأقوال، أو من حيث توجيهها، والتخريج عليها، بتمييز أصحها وأقواها من ضعيفها ومرجوحها، وذلك باعتماد طرق معلومة ومصطلحات مخصوصة (٤) .

كما عُرف النقد الفقهي بأنه هو: تمييز المسائل الفقهية، من جهة الرواية أو الدراية أو الصياغة، لضبطها، واعتماد أحكامها بحثًا أو تقويمًا، وذلك من خلال قواعد معلومة، وطرق مخصوصة (٥) .

الفرع الثاني: التعريف بالمعنى اللقبي:

بعد ضم مفردات عنوان الموضوع إلى بعضها: آثار النقد الفقهي في المذهب الحنبلي، وبعد التأمل في المعاني اللغوية والاصطلاحية لهذه المفردات يمكن استخراج تعريف جامع لهذا العنوان بالقول بأنه هو: النتائج المترتبة على عملية تمييز النتاج الفقهي في المذهب الحنبلي بكافة أنواعه ومجالاته، وفق قواعد مخصوصة، وبأساليب مختلفة .

المطلب الأول: أثره في تأسيس المذهب الحنبلي وطبيعة أصوله

النقد الفقهي له تأثير مباشر في تأسس المذهب الحنبلي ونشأته؛ بل وتشكُّل الأصول التي يعتمد عليها وينهل منها، فهو أثر من آثار النقد الفقهي الذي مارسه الإمام أحمد بن

(١) ينظر: لسان العرب لابن منظور: مادة (ن ق د)، (٤٢٥/٣)، ومعجم مقاييس اللغة: مادة (ن ق د)،(٤٦٧/٥)، وتاج العروس للزبيدي: مادة(ن ق د)، (٢٣٢/٩) .

(٢) ينظر: أبجديات البحث في العلوم الشرعية للدكتور فريد الأنصاري: (ص٩٨) .

(٣) ينظر: النقد الفقهي تأصيلًا وتطبيقًا لأحمد مسرع المالكي: (ص٣١).

(٤) ينظر: منهج الخلاف والنقد الفقهي عند الإمام المازري للدكتور عبدالحميد عشاق: (ص٩) .

(٥) ينظر: النقد الفقهي في المذهب المالكي وأثره في تحرير الأحكام للدكتور نايف آل مبارك: (ص١٣٠).

حنبل ــ رحمه الله ــ ضمن الحركة النقدية التي شاعت في عصره تجاه مدرسة أهل الرأي، التي أشير إلى شيء منها سابقًا.

وهنا إشارة مهمة في أن من كتب في تأريخ الفقه الإسلامي في أثناء تناولهم لمدرستي أهل الحديث وأهل الرأي اضطربوا في تحديدهم، واختلفوا في تقسيمهم، كما اختلفوا في التقويم؛ لاختلاف وجهاتهم في أسباب التقسيم من ناحية، ولنظرتهم إلى فترة زمنية معينة يعمّمون نتائجها على كل العصور السابق منها واللاحق من ناحية ثانية (١).

ففي (تأويل مختلف الحديث)؛ يعدّ كل المجتهدين تقريبًا في أصحاب الرأي، ولم يذكر في المُحدّثين إلا المشتغلين بالرواية ممن لا شهرة لهم في ميدان الفقه، ثم لم يعد الإمام أحمد بن حنبل ــ رحمه الله ــ لا في جملة الفقهاء، ولا في زمرة المحدِّثين (٢).

وفي (أحسن التقاسيم)، يعدّ الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه من أصحاب الحديث، ولا يعدّهما من أهل المذاهب الفقهية الذين عدّ منهم: الحنفية، والمالكية، والشافعية، والظاهرية. وفي موضع آخر، يعدّ الشافعية أصحاب الحديث خلافًا للحنفية؛ ولكنه في موضع ثالث يعدّ أبا حنيفة والشافعي أهل رأي، خلافًا لأحمد بن حنبل(٣).

وفي (الملل والنحل)، حصر المجتهدين في قسمين، بجعل أصحاب الرأي علمًا على الإمام أبي حنيفة ــ رحمه الله ــ وأتباعه، فيقول: "ثم المجتهدون من أئمة الأمة محصورون في صنفين لا يعدوان إلى ثالث: أصحاب الحديث، وأهل الرأي، أصحاب الحديث، وهم أهل الحجاز، هم أصحاب مالك بن أنس، وأصحاب محمد بن إدريس الشافعي، وأصحاب سفيان الثوري (٤) ، وأصحاب أحمد بن حنبل، وأصحاب داود بن علي بن محمد الأصفهاني(٥). وأصحاب الرأي وهم أهل العراق أصحاب أبي حنيفة"(٦).

---

(١) ينظر: الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري للدكتور عبد المجيد محمود: (ص٨٣).

(٢) ينظر: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: (ص١٩ــ٢٠)، (ص٦٧ــــ٦٩).

(٣) ينظر: أحسن التقاسيم للمقدسي: (ص٣٧)، (ص١٤٣).

(٤) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، من بني ثور بن عبد مناة، أمير المؤمنين في الحديث، كان رأسًا في التقوى، طلبه المنصور ليلي الحكم، فتوارى منه سنين. ونشأ سفيان الثوري في الكوفة وتلقى العلم بها، وسمع من عدد كبير من العلماء؛ حتى صار إمامًا لأهل الحديث في زمانه. مات بالبصرة مستخفيًا، ومن مصنفاته: الجامع الكبير والصغير. ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: (٣٨٦/٢)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٢٩/٧).

(٥) هو داود بن علي بن خلف الأصبهاني، أبو سليمان، الملقّب بالظاهري: أحد الأئمة المجتهدين في الإسلام، تُنسب إليه الظاهرية، سميت بذلك لأخذها بظاهر الكتاب والسُّنة، وإعراضها عن التأويل والرأي والقياس، وهو أصبهاني الأصل سكن بغداد، وانتهت إليه رياسة العلم فيها، توفي سنة (٢٧٠ه). ينظر: سير أعلام النبلاء: (٩٧/١٣)، والمنتظم في تاريخ الأمم والملوك لابن الجوزي: (٢٣٥/١٢).

(٦) الشهرستاني: (٣٦١/١ــــ٣٦٨).

وأما في (العبر)، فقد قسّم المجتهدين إلى ثلاثة أقسام: أهل الحديث وهم أهل الحجاز، وإمامهم مالك بن أنس ــ رحمه الله ــ وأهل الرأي وإمامهم أبو حنيفة ــ رحمه الله ــ وأهل الظاهر وكان إمام هذا المذهب داود بن علي(١). وفي الاتجاهات الفقهية يرجّح صحة هذا التقسيم في القرن الثالث الهجري (٢).

ولعل التقسيم الأشهر، هو الذي يُظهر تشكّل مدرستين فقهيتين عُرفتا بمدرستي أهل الحديث أو الأثر، ومدرسة أهل الرأي، وجذور تشكلّهما ابتدأ من عصر الصحابة ــ رضوان عليهم ــ حيث إن تفرّق الصحابة في الأمصار أحدث حركة علمية في كل مِصْر، تفاوتت في منهجها بتفاوت هؤلاء الصحابة، وتأثر تلاميذهم بهم، وقد ظهر بأثر هذا التفاوت مدرستان، إحداهما مدرسة أهل الحديث، أو مدرسة المدينة بالحجاز، والثانية مدرسة أهل الرأي، أو مدرسة الكوفة بالعراق (٣).

وعُرف أهل الأثر بكراهيتهم لكثرة السؤال وفرض المسائل، وتشعّب القضايا، فالحكم ينبني على قضية واقعية، لا على قضية مُفترضة، والنص يدلّ على الحكم، فلا يبحث عن علل الأحكام، وربط الحكم بها وجودًا وعدمًا.

كما اشتهر عنهم الاعتداد بالحديث والوقوف عند الآثار، فالعلم هو علم الكتاب والسُّنة والأثر، والعناية بحفظ ذلك عناية بأصل التشريع ومصادر الفقه، والواجب الديني يفرض صيانة هذا التراث، فقبلتهم السُّنة بوصفها مكمّلًا للقرآن، وبوصفها نصوصًا تعبّد بها الشارع الإسلامي من دانَ بالإسلام، من غير نظر إلى علل راعاها في تشريعه، ولا أصول عامة يرجع إليها المجتهد، ولا أصول خاصة بالأبواب المختلفة، ومن أجل ذلك نراهم إذا لم يجدوا نصًّا في المسألة؛ سكتوا ولم يفتوا.

وفي المقابل، عُرف أهل الرأي بتوسّعهم في التفريع؛ لكثرة ما يُعرض لهم من الحوادث؛ نظرًا لتحضّرهم، وقد ساقهم هذا إلى فرض المسائل قبل أن تقع، أو ما يُسمّى بالفقه التقديري أو الافتراضي، فأكثروا من: أرأيت لو كان كذا"؟ فيسألون عن المسألة ويبدون فيها حكمًا، ثم يفرّعونها بقولهم: أرأيت لو كان كذا؟ ويقلّبونها على سائر وجوهها الممكنة وغير الممكنة أحيانًا.

(١) ينظر: العبر، وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر لابن خلدون: (٥٦٤/١).

(٢) الاتجاهات الفقهية: (ص٩١).

(٣) ينظر: تاريخ التشريع الإسلامي للقطان: (ص٢٨٩)، والفكر السامي للحجوي: (٣٨١/١ــــ٣٨٥).

وهم قد رأوا أن الشريعة معقولة المعنى، ورأوا أصولًا عامة نطق بها القرآن الكريم وأيّدتها السُّنة، ورأوا كذلك لكل باب من أبواب الفقه أصولًا أخذوها من الكتاب والسُّنة، وردّوا إليها جميع المسائل التي تُعرض من هذا الباب.

كما اشتهر عنهم قلة روايتهم للحديث وعنايتهم به، واشتراطهم فيه شروطًا لا يسلم معها إلا القليل، وانتهاجهم نهج عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود ــ رضي الله عنهما ــ فيما روي عنهما من التثبّت في الرواية، وعدم الإكثار في التحديث عن رسول الله ﷺ فكانوا يتهيّبون من الرواية عن الرسول ﷺ ولا يتهيّبون من الرأي(١).

يقول في (المنتقى): "أهل العراق كانوا عند أهل المدينة موصوفين بالتقصير عن درجتهم، والبحث عن المسائل والتنقير عنها، والاعتراض عليها بالحجج الضعيفة؛ حين لم يكن عندهم من الأصول ما كان عند أهل المدينة، فكان تفريعهم واعتراضهم متعلّقًا برأي لا يستند إلى أصول، وإنما معنى ذلك تقصيرهم فيه عن درجة أهل المدينة"(٢).

وانتقد المُحدِّثون فقهاء أهل الرأي بالجهل بالسُّنة، وبالرغبة عنها، ومن الاغترار بالعقل، وإعطائه من التقدير فوق ما يستحق، ومن أنهم يختلفون ويقيسون، وأنهم يدعون القياس ويستحسنون، يقولون بالشيء ويحكمون به، ثم يرجعون، وأنهم نبذوا كتاب الله تعالى وسنن رسوله ﷺ ولزموا القياس(٣).

وجاء فقه الإمام أحمد ابن حنبل ــ رحمه الله ــ في سياق النقد الموجّه لمدرسة أهل الرأي، التي لم تعطِ السنة حقّها، ولم ترعَ الآثار، وقدّمت العقل، وبالغت في القياس؛ وبهذا تشكّل مذهب الإمام وفقهه، واتضحت أصوله التي يُبنى عليها.

يقول في (الاتجاهات الفقهية): "ومن النتائج المهمة التي أسفر عنها الصراع بين المحدِّثين وخصومهم، بروز فقه المحدِّثين وظهوره إلى الوجود، مستقلًا عن مذاهب الفقهاء متميّزًا عنهم، شاقًّا لنفسه طريقًا لا تنتسب لأحد غير المحدّثين"(٤).

(١) ينظر: تاريخ التشريع للخضري: (ص١٩٧)، وتاريخ التشريع للقطان: (ص٢٩١ــــــ٢٩٣).

(٢) المنتقى شرح الموطأ للباجي: (٩٢/٧).

(٣) ينظر: تأويل مختلف الحديث: (ص٦٢)، (ص٦٥).

(٤) (ص١٢٠).

ويقول كذلك: "وفي عصر أحمد بن حنبل، وبتأثير التيارات النقدية، ووحدة الصراع الفكري، وعنف محنة خلق القرآن، وصلابة أحمد بن حنبل فيها؛ برز فقه المحدِّثين، ووجد التربة صالحة لنموه ونضجه"(١).

ففقه الإمام أحمد ــ رحمه الله ــ في منهجه العام، وفي معالمه الأساسية؛ يأتي في سياق النقد لمدرسة أهل الرأي، وتمسّكه بنصوص الكتاب والسُّنة، واقتفاء آثار الصحابة والتابعين، يقول: "تركنا أصحاب الرأي، وكان عندهم حديث كثير، فلم نكتب عنهم؛ لأنهم معاندون للحديث، لا يفلح منهم أحد"(٢).

وكان يقول: "رأي الأوزاعي، ورأي مالك، ورأي أبي حنيفة كله رأي، وهو عندي سواء، وإنما الحجة في الآثار"(٣).

ويقول: "ابن المبارك لم ينزل من السماء، إنما أمرنا أن نأخذ العلم من فوق"(٤).

كما أن فقهه ــ رحمه الله ــ مجانب لكل ما لم يقع بعد من الحوادث والنوازل المقدّرة، الذي اشتهر به أهل الرأي؛ حيث يقول: "إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام"(٥).

ويقول: "إياك وهذه المسائل المُحدثة، وخذ ما فيه حديث، وسُئل عن مسألة، فقال: ليت إنا نحسن ما جاء فيه الأثر"(٦). و كان يكره التجادل والخصومات، وكثرة القيل والقال(٧).

فالإمام أحمد بن حنبل ــ رحمه الله ــ نهج في الفقه نهجًا مستقلًا، ومهّد لمن بعده طريق هذا الفقه، ويسّر لهم التأليف فيه، وهيأ لهم الالتفاف حوله بحفظه الكثير من الآثار.

يقول أبو زهرة: "لذلك يحقّ لنا أن نقول: إن أحمد إمام في الحديث، ومن طريق هذه الإمامة في الحديث والآثار؛ كانت إمامته في الفقه، وأن فقهه آثار في حقيقته، ومنطقه، ومقاييسه، وضوابطه، ولونه، ومظهره"(٨).

---

(١) الاتجاهات الفقهية: (ص١٢٧).

(٢) مسائل الإمام أحمد برواية ابن هانئ: (١٦٨/٢).

(٣) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر: (١٠٨٢/٢).

(٤) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى: (٣٢٩/١).

(٥) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي: (ص٢٤٥).

(٦) شرح الكوكب المنير لابن النجار: (٥٨٤/٤ــــ٥٨٥).

(٧) ينظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب: (٢٦٣/١).

(٨) ابن حنبل: حياته وعصره، آراؤه وفقهه: (ص١٥٤).

ومن منطلق نقد الإمام أحمد ــ رحمه الله ــ لأهل الرأي وفقههم؛ نجد أثر ذلك جليًّا على فقهه والأصول التي انبنى عليها مذهبه.

فهو إذا وجد النص أفتى بموجبه، ولم يلتفت إلى ما خالفه، ولا من خالفه - كائنًا من كان- ولم يكن يُقدّم على الحديث الصحيح عملًا، ولا رأيًا، ولا قياسًا، ولا قول صاحب(١).

يقول رحمه الله: "إذا كان الخبر عن رسول الله ﷺ صحيحًا، ونقله الثقات؛ فهو سُنّة، ويجب العمل به على من عقله وبلغه، ولا يلتفت إلى غيره من رأي ولا قياس"(٢).

والاعتماد على هذا الأصل جاء في سياق نقد من لم يعطِ النصوص حقها ــ أهل الرأي ــ سواء كانت نصوص الكتاب أو السُّنة، وهذا ما تقرّر عليه المذهب، وسار عليه الأصحاب؛ فهم اعتمدوا على النصوص وانتقدوا من يخالفها.

قال في (تهذيب الأجوبة): "فما سُئل عنه فيجيب بالحديث أو يفتي، ويستدل فيه بالحديث، أو يسأل عنه، فيروي فيه الحديث عن النبي ﷺ فكل ذلك مذهب له صريح بمثابة ما يفتي به من قبله سواء، وأنه يراعى فيه ظاهر الحديث الذي احتجّ به، فيكون ظاهر موجب الخبر، وهذا مذهب أصحابنا كافة، لا أعلم بينهم فيه خلافًا"(٣).

يقول د. خالد السعيد: "وهذا الأصل في المذهب الحنبلي ظاهر التأثير على الأصحاب من حيث العناية بالنقل والنصوص في بيان الأحكام، وتقرير المسائل، ونسبة الأحكام إلى المذهب...بل أضحى ذلك معتبرًا لديهم في نقد الأقوال والآراء، سواء في رواق المذهب أو خارجه، وسواء على جهة التأصيل، أو التصحيح، أو الترجيح، أو الاجتهاد"(٤).

يقول ابن عقيل (٥) :" الواجب اتباع الدليل، لا اتباع أحمد"(٦).

---

(١) ينظر: إعلام الموقعين:(٢٤/١).

(٢) الجامع لعلوم الإمام أحمد ـــــ أصول الفقه: (٩١/٥).

(٣) (ص٢٢).

(٤) ابن تيمية وقانون الحنابلة: (ص٣٣ـــــ٣٤).

(٥) هو علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن أحمد البغدادي، الظفري، المقرئ، الفقيه، الأصولي الواعظ، أبو الوفاء، أحد الأئمة الأعلام، كان إمامًا عالمًا، فقيهًا متبرزًا، مناظرًا مجودًا، كثير المحفوظ. من تصانيفه: الفنون، والفصول. توفي سنة (٥١٣ه). ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب: (٣١٦/١)، والمقصد الأرشد لابن مفلح: (٢٤٥/٢).

(٦) ذيل طبقات الحنابلة: (٣٤٨/١).

فالأصل الأول لمذهب الإمام هي النصوص، والأصل الثاني هو: ما أفتى به الصحابة، فإنه إذا وجد لبعضهم فتوى لا يعرف له مخالفاً منهم فيها؛ لم يتعدّاها إلى غيرها، ولم يقل: إن ذلك إجماع، بل من ورعه في العبارة يقول: لا أعلم شيئًا يدفعه، أو نحو هذا(١).

وكانت فتاواه لذلك لمن تأملها وتأمل فتاوى الصحابة رأى مطابقة كل منهما على الأخرى، ورأى الجميع كأنها تخرج من مشكاة واحدة؛ حتى إن الصحابة إذا اختلفوا على قولين جاء عنه في المسألة روايتان، وكان تحريه لفتاوى الصحابة كتحري أصحابه لفتاواه ونصوصه، بل أعظم(٢).

والأصل الثالث من أصوله: أنه إذا اختلف الصحابة؛ تخيّر من أقوالهم ما كان أقربها إلى الكتاب والسُّنة، ولم يخرج عن أقوالهم؛ فإن لم يتبيّن له موافقة أحد الأقوال؛ حكى الخلاف فيها ولم يجزم بقول(٣).

والأصل الرابع: الأخذ بالمُرسل والحديث الضعيف، إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو الذي رجّحه على القياس، وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر، ولا ما في روايته متهم بحيث لا يسوّغ الذهاب إليه فالعمل به؛ بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح(٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله: ــ "ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتجّ بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن؛ فقد غلط عليه، ولكن كان في عُرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء، أن الحديث ينقسم إلى نوعين: صحيح وضعيف، والضعيف عندهم ينقسم إلى: ضعيف متروك لا يُحتج به، وإلى ضعيف حسن. كما أن ضعف الإنسان بالمرض ينقسم إلى: مرض مخوّف يمنع التبرع من رأس المال، وإلى ضعيف خفيف لا يمنع من ذلك"(٥).

(١) ينظر: إعلام الموقعين: (٢٥/١).
(٢) ينظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل لابن بدران: (ص١١٦).
(٣) ينظر: إعلام الموقعين: (٢٥/١).
(٤) ينظر: المرجع السابق: (٢٥/١).
(٥) مجموع الفتاوى: (٢٥١/١).

فهذه الأصول: الثاني، والثالث، والرابع مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالأصل الأول المُتمثّل في الوقوف على النصوص، الذي جاء في سياق الحركة النقدية الشاملة لمدرسة أهل الرأي والأصول التي تعتمد عليها.

وإذا لم يكن عند الإمام أحمد في المسألة نص، ولا قول للصحابة أو واحد منهم، ولا أثر مرسل أو ضعيف؛ عدل إلى الأصل الخامس ـ وهو القياس ـ فاستعمله للضرورة(١).

يقول الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: "لا يستغني أحد عن القياس، وعلى الحاكم والإمام يرد عليه الأمر أن يجمع له الناس ويقيس"(٢).

ولكن يلحظ بجلاء عدم تقديم الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ للقياس، وأنه لا يصير إليه إلا عند الضرورة(٣)؛ بل يتضح الأمر أكثر في فقهه ومسائله، فمن النادر أن يلجأ إليه، وهذا نابع من اشتراكه مع غيره من الأئمة؛ بل تصدّره في نقد مدرسة الرأي والأصول التي تعتمد عليها، وهذا ما أثّر بشكل مباشر في نشأة المذهب الحنبلي وطبيعته، الأصول التي يعتمد عليها.

المطلب الثاني: أثره في الروايات وتصحيحها

ابتدأ النقد في الروايات المنسوبة إلى الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ منذ عصر مبكر في المذهب الحنبلي، ولا يخفى أن الروايات عن الإمام تتمايز قوةً وضعفًا، وصحةً وسقمًا، من حيث نسبتها إلى الإمام وأصحابه، فهناك منها الصحيح، والأصح، والضعيف، والشاذ، والمنكر من الأقوال، وهناك الوجوه، والاحتمالات، والتخريجات، ونحوها.

والنقل للفقه بلا ريب مسؤولية صعبة، وأمانة عظيمة، وطرق النقل والرواية مظنة للخطأ، والغلط والالتباس، والسهو والوهم مما يعرض للذات البشرية؛ بل والكذب في بعض الأحيان، فكان لا بد من ضبط قواعد نقل الفقه وروايته؛ لئلا يضيع بين تلك الأخطاء والأغلوطات والأوهام التي تعرض للرواة عادة، وقد عالج منها نقاد الروايات في المذهب الحنبلي معالجة لا تخفى منذ البدايات الأولى لنشأة المذهب.

---

(١) ينظر: إعلام الموقعين:(٢٦/١).

(٢) الجامع لعلوم الإمام أحمد ـ أصول الفقه: (١٠٧/٥).

(٣) ينظر: المسودة في أصول الفقه: (ص٣٦٧).

ومن أهم الآثار المترتبة على النقد في الروايات المنسوبة للإمام ما يتعلّق بتصحيحها من جهة النسبة، ونفي الغلط والخطأ فيما يُنسب إليه من الروايات، وبيان ما ليس من فتاويه ولا من أقواله.

ومن أمثلة ذلك ما جاء في مسألة شهادة أهل الكتاب على بعضهم، حيث قال في (المغني): "ونقل حنبل عن أحمد أن شهادة بعضهم على بعض لم تُقبل، وخطّأه الخلال في نقله هذا، وكذلك صاحبه أبو بكر، قال: هذا غلط لا شك فيه"(١).

ومنه ما جاء في مسألة تقليد الأعمى؛ إذ جاء في (مجموع الفتاوى) "وقيل: يجوز تقليد الأعلم، وحكى بعضهم هذا عن أحمد...وهو غلط على أحمد"(٢).

وكذلك من الآثار المترتبة على النقد في الروايات والأوجه وتنقيحها، ما يتعلّق بمعرفة منزلة الرواية بقربها من الدليل وعكسه، وهو ما يتعلّق بنقد الرواية من جهة الصحة، فالمعتبر عند الإمام أحمد ــ رحمه الله ــ في أقواله وفتاويه موافقة الدليل، وعلى هذا المنهج سار أصحابه من بعده، فما وافق الدليل أثبتوه وأقرّوا به، وما فارقه تخلّوا عنه ونفوه.

فأصل الأصول، ومعقد الفصول؛ ردّ كل قول فقيه إلى الدليل، وما وافقه الدليل وأقره؛ فهو حقيقة المذهب، وإن خالف الرواية عن الإمام، أو التخريج عن الأصحاب، فإن الأئمة ــ رحمهم الله ــ كل منهم يقول: إذا صح الحديث فهو مذهبي؛ فالقول به، ونسبته إلى المذهب بهذا الاعتبار صحيحة؛ لأنه مأذون به من قِبل الإمام، ولأن مقتضى أولى قواعد المذهب الأخذ بالدليل؛ لهذا فإن الأخذ بالدليل - وإن خالف رأي صاحب المذهب- هو تقليد له في صورة ترك التقليد، ولعل هذا من أسباب تعدّد الرواية عنه في الفتيا، وتوسّع رقعة الاجتهاد في المذهب(٣).

قال الخلال واصفاً منهج الإمام أحمد ــ رحمه الله ــ: "كان أبو عبد الله رجلًا لا يذهب إلا في الكتاب، والسُّنة، وقول الصحابة والتابعين، كان يحب السلامة والتثبّت فيما يقول، ويدفع الجواب فإذا أجاب؛ لم يجب إلا بما قد صحّ وثبت عنده"(٤).

---

(١) (١٦٦/١٠).

(٢) مجموع الفتاوى: (٢٢٥/٢٠).

(٣) ينظر: المدخل المفصل: (٢٩٠/١).

(٤) أحكام أهل الملل والردة: (ص١٣٤).

ويقول ابن عقيل:" الواجب اتباع الدليل، لا اتباع أحمد"(١).

ومن الأمثلة للنقد في الروايات والأوجه باعتبار الدليل وتصحيحها نسبة لذلك؛ ما جاء في مسألة تقديم الأقرأ أو الأفقه في الإمامة بالصلاة، حيث قال أبو طالب البصري (٢) : "قال ابن عقيل: الأفقه أولى؛ لتميّزه بما لا يُستغنى عنه في الصلاة، وهذا يخالف عموم الخبر، فلا يُعوّل عليه"(٣).

ومثله أيضًا ما جاء في مسألة زكاة الحبوب والثمار، يقول الموفق ابن قدامة في كتابه (المغني): "وتعتبر خمسة الأوسق بعد التصفية في الحبوب، والجفاف في الثمار، فلو كان له عشرة أوسق عنبًا، لا يجيء منه خمسة أوسق زبيبًا؛ لم يجب عليه شيء، لأنه حال وجوب الإخراج منه، فاعتبر النصاب بحاله. وروى الأثرم عنه: أنه يعتبر نصاب النخل والكرم عنبًا ورطبًا، ويُؤخذ منه مثل عشر الرطب تمرًا، اختاره أبو بكر، وهذا محمول على أنه أراد يؤخذ عشر ما يجيء به منه من التمر إذا بلغ رطبها خمسة أوسق؛ لأن إيجاب قدر عشر الرطب من التمر إيجاب لأكثر من العشر، وذلك يخالف النص والإجماع، فلا يجوز أن يحمل عليه كلام أحمد، ولا قول إمام"(٤).

ومن الآثار المترتبة على عملية النقد في الرواية، معرفة المسائل التي رجع عنها الإمام أحمد ــ رحمه الله- وهذا أمر مهم في النسبة للمذهب، وباعتبار الرواية وعدمه، وكان الخلال يبيّن طرفًا من هذه المسائل، وعبّر عن رجوع الإمام بصيغ متعددة، منها الصريح والضمني.

ومن أمثلة ذلك في مسألة القراءة عند القبر، حيث جاء في الروايتين والوجهين قوله: "قال أبو بكر: نقل أبو بكر المروذي، وأبو داود، ومهنا، وحنبل، وأبو طالب...وغيرهم أن القراءة لا تجوز عند القبر، وبعضهم يروي أنها بدعة، وعلى هذا كان مذهبه، ورجع أبو عبد الله رجوعًا أبان عن نفسه؛ فقال: يقرأ"(٥).

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة: (٣٤٨/١).

(٢) هو عبد الرحمن بن عمر بن أبي القاسم بن علي الضرير البصري، الإمام الفقيه نور الدين، أبو طالب: حفظ القرآن بالبصرة ثم قدم بغداد، وأُذن له فيه، وكان بارعًا في الفقه، وله معرفة بالحديث والتفسير، وله مصنّفات عديدة، حفظ بها كتاب الهداية لأبي الخطاب، وجعل فقيهًا بالمستنصرية، ولازم الاشتغال حتى أُذن له في الفتوى، توفي سنة (٦٨٤ه). ينظر: المقصد الأرشد: (١٠١/٢)، وذيل طبقات الحنابلة: (١٩٤/٤).

(٣) الواضح في شرح الخرقي لأبي طالب البصري: (٣٤٠/١).

(٤) (٧/٣ــ ٨).

(٥) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين: (٢١٣/١).

ومن ذلك ما جاء في مسألة صيد المسلم بكلب المجوسي، حيث قال الخلال: "قد روى حنبل والمشكاني كراهية ذاك...وهذا قول لأبي عبد الله أول، وقد رجع عنه إلى أنه لا بأس به"(١).

ومن سياق هذا النقد، نقد الرواية بأن راويها قديم السماع، كما في مسألة ميراث أهل الذمة بعضهم من بعض، حيث يقول الخلال: "حكى إسحاق بن منصور أنه لا يُورّثهم، وهو قديم السماع، وحكى أنه يورّث بعضهم من بعض، وهو أشبه بقول أبي عبد الله"(٢).

قال في (تهذيب الأجوبة): "باب البيان عن مسائله التي ثبت عنه الرجوع فيها: اعلم - يسرنا الله وإياك باليسرى لنا ولك في الآخرة والأولى- أن أبا عبد الله - رحمة الله عليه- كان متحفّظًا فيما أجاب فيه، ومن شدة تحفّظه أنه أجاب في مسائل بأجوبة على ما كان من شاهد حالها عنده، فلما بان له الدليل بخلاف ما كان عنه؛ تركه وتبيّن أنه راجع، وهي مسائل عدة"(٣).

وقد اختلف الأصحاب في المسائل التي رجع عنها الإمام، هل يصح إثباتها عنه وعدّها مذهبًا له، وعدم إسقاطها؛ فذهب الخلال وأكثر الأصحاب(٤) إلى ردّها، وعدم إثباتها، وذهب ابن حامد (٥) إلى عدم إسقاطها، وعدّ الروايات المختلفة إلا إذا صرّح الإمام برجوعه عنها.

قال في (صفة الفتوى): "المرجوع عنه ليس مذهبًا له في الأصح"(٦).

وقال: "وإن تعذّر الجمع بينهما وعلم التاريخ؛ فالثاني مذهبه، اختاره الخلال وصاحبه"(٧).

---

(١) أحكام أهل الملل والردة لخلال: (٤٠٨/١).

(٢) أحكام أهل الملل والردة: (٣٣٠/١).

(٣) (ص٢٠٧).

(٤) ينظر: المسودة في أصول الفقه: (ص٥٢٧).

(٥) هو الحسن بن حامد بن علي بن مروان، أبو عبد الله البغدادي الحنبلي، إمام الحنبلية في زمانه ومدرسهم ومفتيهم، وله مصنّفات في أصول السنة، وأصول الفقه، وكان مُعظّمًا في النفوس، مُقدّمًا عند السلطان والعامة. كان ينسخ الكتب، ويقتات من أجرتها، وبعث إليه الخليفة بجائزة فردها تعففًا، مع حاجته إلى بعضها. توفي سنة (٤٠٣هـ). ينظر: طبقات الحنابلة: (١٧١/٢)، والمقصد الأرشد: (٣١٩/١).

(٦) ابن حمدان: (ص٣٠).

(٧) المرجع السابق: (ص٨٦).

وقال في (تهذيب الأجوبة): "وليس غرضنا بما ذكرنا في هذا الباب بيان عن أصول كل المسائل وأعيانها، ولا ما اختلف أصحابنا فيه، وإنما الغرض إيقاع البيان عن الأصل المحكوم به في مذهبه وأنه رجوع، وأنه مهما كان على الصفة المقيّدة بما ذكرناه ما نُقل عنه من تقييد منصوص الرجوع نطقًا لا غير ذلك، بأن يقول: كنت أقول، وقد نهيت، أ كنت أقول وقد تراجعت، وما وراء ذلك؛ فلا ينسب إليه رجوعًا عن أحد القولين، ولا إخراجه عن إجازة نسبة الروايتين إليه"(١).

ويقول: "فالمذهب فيه أنا ننسب إليه من ذلك نصّ ما نُقل عنه في الموضعين، ولا نُسقط من الروايات شيئًا قلّت أم كثرت، وتكون كل رواية كأنها على جهتها عرية عن غيرها ورُدّت"(٢).

وعلى هذا الوجه يجوز التخريج والتفريع والقياس على القول الأول كالقول الثاني (٣).

ومما ترتب على نقد الروايات والأوجه والاحتمالات المتتابع عند أئمة النقد الفقهي في المذهب الحنبلي، خاصة ممن عُني في النقد الداخلي فيما يتعلّق بالنقد في الرواية؛ أنه تبيّن من خلاله حال الرواة، وذلك بنقدهم مباشرة في الحفظ والنقل، وطريقتهم في ذلك، أو من خلال نقد رواياتهم، وهم يتفاوتون في جودة الحفظ والنقل مثل غيرهم كنقلة العلوم الأخرى.

قال في (الإنصاف): "وهم أيضًا متفاوتون في المنزلة عند الإمام أحمد ﷺ في النقل عنه، والضبط والحفظ، وقد نبهنا على بعض ذلك عند ذكر اسم كل اسم من أسمائهم بما فيه كفاية إن شاء الله"(٤).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله: "وقد تختلف الروايات حتى يكون بعضها أرجح من بعض، والناقلون لشريعته بالاستدلال بينهم اختلاف كثير؛ لم يستنكر وقوع نحو من هذا في غيره" (٥).

---

(١) (ص٢٠٨).

(٢) تهذيب الأجوبة: (ص١٠١).

(٣) ينظر: الإنصاف للمرداوي: (١٠/١).

(٤) (٢٩٤/١٢).

(٥) مجموع الفتاوى: (١٦٨/٤).

ويقول: "ولكن أهل خراسان لم يكن لهم من العلم بأقوال أحمد ما لأهل العراق الذين هم أخص به"(١).

وأمثلة نقد الرواة ورواياتهم كثيرة، ومن ذلك قول الخلال عن حرب بن إسماعيل (٢) : "وكانت مسائله مسائل حساناً جدًّا أغرب على أصحابه، وجاء عنه بما لم يجئ به عنه غيره"(٣).

ويقول أبو يعلى: "وقع لعبد الله عن أبيه مسائل جياد كثيرة، يغرب منها بأشياء كثيرة في الأحكام"(٤).

ومنه ما جاء في مسألة اشتباه القبلة، حيث قال في (الذيل): "ومن غرائب أبي بكر الدينوري أنه خرج رواية عن أحمد، أنه من اشتبهت عليه القبلة؛ لزمه أن يصلي أربع صلوات إلى أربع جهات، وقد قيل: إنه قول مخالف للإجماع"(٥).

ومما ترتب على النقد في الروايات، بيان الأخطاء التي قد تقع في فهم مسائل الإمام، وعدم إدراك المقصود منها؛ فقد يفهم الراوي كلام المروي عنه على غير مراده، فالرواة في نقل مذاهب الأئمة قد يكونون بمنزلتهم في نقل الشريعة، وإذا قال أحدهم: إن حكم الله كذا، أو حكم الشريعة كذا - بحسب ما اعتقده عن صاحب الشريعة- فهو بحسب فهمه وإدراكه، وإن كان غيره أعلم بأقوال صاحب الشريعة وأعماله وأفهم لمراده؛ فهذا أيضًا من الأمور التي يكثر وجودها في بني آدم؛ ولذلك قد تختلف الرواية في النقل عن الأئمة كما يختلف بعض أهل الحديث في النقل عن النبي ﷺ بناء على تفاوت فهمهم(٦).

يقول ابن حمدان (٧) : "اعلم أن أعظم المحاذير في التأليف النقلي: إهمال نقل الألفاظ بأعيانها، والاكتفاء بنقل المعاني، مع قصور التأمل عن استيعاب مراد المتكلم الأول

---

(١) المرجع السابق: (٢٠٨/١٢٤).

(٢) هو حرب بن إسماعيل بن خلف الحنظلي الكرماني أبو محمد، وقيل: أبو عبد الله، ذكره أبو بكر الخلال فقال: رجل جليل، حثني المروذي على الخروج إليه، كان رجلًا فقيه البلد، وكان السلطان قد جعله على أمر الحكم وغيره في البلد، من تلاميذه: أبو حاتم الرازي، وأبو بكر الخلال، توفي سنة (٢٨٠ه). ينظر: طبقات الحنابلة: (١٤٥/١)، والمقصد الأرشد: (٣٥٤/١).

(٣) معجم الكتب لابن المبرد: (ص٣٤).

(٤) طبقات الحنابلة: (١٨٣/١).

(٥) (٤٣١/١).

(٦) ينظر: مجموع الفتاوى: (١٦٨/٤).

(٧) هو أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان النميري الحراني، أبو عبد الله: فقيه حنبلي أديب، وُلد ونشأ بحران، ورحل إلى القاهرة فسكنها وأسنّ، وكفَ بصره وتوفي بها، من كتبه: (الرعاية الكبرى) و(الرعاية الصغرى) وكلاهما في الفقه. من تلاميذه: ابن أبي بكر الحربي، وسيف الدين النابلسي، وشرف الدين الدمياطي، توفي سنة (٦٩٥ه). ينظر: ذيل طبقات الحنابلة: (٢٦٧/٤)، والمقصد الأرشد: (٩٩/١).

بلفظه، وربما كانت بقية الأسباب مفرّعة عنه؛ لأن القطع بحصول مراد المتكلم بكلامه، أو الكاتب بكتابته مع ثقة الراوي يتوقّف على انتفاء الإضمار والتخصيص، والنسخ، والتقديم والتأخير، والاشتراك، والتجوّز، والتقدير، والنقل، والمعارض العقلي؛ فكل نقل لا يؤمن معه حصول بعض الأسباب، ولا نقطع بانتفائها نحن ولا الناقل ولا نظن عدمها، ولا قرينة تنفيها، ولا نجزم فيه بمراد المتكلم؛ بل ربما ظنناه أو توهمناه، ولو نقل لفظه بعينه، وقرائنه، وتاريخه، وأسبابه؛ لانتقى هذا المحذور أو أكثره"(١).

وقد كانت الرواية بالمعنى أحد أبرز أسباب اختلاف الرواية عن الإمام أحمد ــ رحمه الله ــ لذا فقد حرص الأصحاب في تصنيفاتهم على نقل لفظ الإمام أحمد في فتاواه، وعدم تغيير نصه ما استطاعوا؛ ولذلك نجد النقاد في المذهب، الذين وقفوا على ألفاظ الإمام في روايته كثيرًا ما ينقدون الخطأ الذي وقع فيه بعض من نقل الرواية بالمعنى عن الإمام.

ومن أمثلة هذا النوع نقد ابن رجب لغلام الخلال (٢)؛ حيث يقول: "وأبو بكر كثيرًا ما ينقل كلام أحمد بالمعنى الذي يفهمه منه؛ فيقع فيه تغيير شديد، ووقع له مثل هذا في كتاب (زاد المسافر)(٣).

ومن ذلك ما جاء في مسألة استحقاق القاتل السلب، واشتراط إذن الإمام وعدمه؛ حيث قال في (شرح الزركشي): "السلب يستحقه القاتل، اشترط ذلك الإمام أو لم يشترطه؛ هذا هو المنصوص المشهور، والمذهب عند عامة الأصحاب، واختار أبو بكر أنه لا يستحقه إلا من شرطه له الإمام، وحكى ذلك غير واحد من الأصحاب رواية عن أحمد، وأخذها القاضي في الروايتين من قول أحمد في رواية حرب: ليس له ذلك إلا أن يكون قتاله بإذن الإمام، وهذا المأخذ لا يدلّ على المُدّعى..."(٤).

ومما ترتب على عملية النقد الفقهي في الروايات المنسوبة للإمام؛ التقسيم الواضح فيما يُنسب للإمام من روايات، وفيما يُنسب للأصحاب من أوجه واحتمالات وتخريجات،

---

(١) الإنصاف: (٢٦٧/١٢).

(٢)هو عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد بن معروف، أبو بكر الحنبلي، المعروف بغلام الخلال، له المصنّفات في العلوم المختلفات، وله اختيارات خالف فيها شيخه أبابكر الخلال. حدّث عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة، وموسى بن هارون، ومحمد بْن الفضل الوصيفي، وسعيد بن عجب الأنباري، وأبي خليفة الفضل بن الحباب البصري، وعلي بن طيغور النسوي، توفي سنة (٣٦٣هـ). ينظر: طبقات الحنابلة: (١١٩/٢)، والمقصد الأرشد: (١٢٦/٢).

(٣) القواعد لابن رجب: (١٩٤/٢).

(٤) (٤٧٨/٦).

فمن الفقه عند الأصحاب في إطار أصول المذهب وقواعده، والتنظير بمسائله فيما لا نصّ فيه، ولا رواية عن الإمام، حينما تعوزهم الرواية عن الإمام، ويفقدون النص عنه؛ فإن الفقيه المتمذهب يفزع إلى نصوص إمامه، فيجيل نظره في ذلك النص: في منطوقه، ومفهومه، وعامه وخاصه، ومطلقه ومقيّده، مستظهرًا علته، مبينًا مدركه؛ حتى يتم له بيان الحكم التكليفي فيما لم يتكلّم فيه الإمام في إطار مذهبه على وجه التخريج، أو الوجه، أو الاحتمال، أو قياس المذهب؛ فيحصل للفقيه معرفة حكم الواقعة، وأن يكون ذلك الحكم في دائرة المذهب(١).

والوجه عن الأصحاب هو: قول بعض أصحابه وتخريجه، إن كان مأخوذًا من قواعد الإمام أحمد ﷺ أو إيمائه، أو دليله، أو تعليله، أو سياق كلامه وقوته.

وأما الاحتمال الذي للأصحاب: فقد يكون لدليل مرجوح بالنسبة إلى ما خالفه، أو دليل مساوٍ له، وقد يختار هذا الاحتمال بعض الأصحاب؛ فيبقى وجهًا به.

وأما التخريج: فهو نقل حكم مسألة إلى ما يشبهها، والتسوية بينهما فيه (٢).

وأما قياس المذهب: فهو التخريج بطريق القياس، وهو إثبات حكم شرعي لمسألة لا نصّ فيها للإمام على مسألة له فيها نص؛ لاشتراكهما في العلة عند القائس (٣).

ولهذا فعلى الناظر في الفقه التثبت والتورّع عند نسبة الأقوال في المذاهب المتبوعة، فيتأمل متى يقول في مسألة ما هي مذهب أحمد، أو الرواية عن أحمد، أو رواية في مذهبه، أو تخريج عليه، أو من تخريج فلان وفلان على مذهبه، أو قياس المذهب، أو مذهب الحنابلة، وهكذا من الألفاظ المُصطلح عليها، مرادًا بها ما تعنيه من عزو وتخريج(٤).

وقد اعتنى بعض الأصحاب بنقد كثير من المسائل المُخرّجة، وبيان وجه الخطأ في تخريجها، كما هو الحال مع الإمامين شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ وابن القيم، ومثلهما الزركشي، وغيرهم(٥).

(١) ينظر: المدخل المفصل: (١/١٧٥).

(٢) ينظر: الإنصاف: (١٢/٢٥٦ــــــ٢٥٨).

(٣) ينظر: المسودة:(ص٥٣٤)، وتعارض الروايات في المذهب الحنبلي للدكتورة فاطمة البطاح: (ص٨).

(٤) ينظر: المدخل المفصل: (١/٥٢).

(٥) ينظر: تعارض الروايات في المذهب الحنبلي: (ص١٣٥).

ومن أمثلة النقد في التخريج ما جاء في نقد ابن تيمية وابن القيم لتسوية أبي الخطاب بين ذِكْر الذمي لكلام الله، ورسوله، ودينه، وكتابه بسوء، وقذفه لمسلم في مسألة انتقاض العهد؛ حيث يقول ابن القيم: "فتأمل نصوص أحمد، وتأمّل تخريجه لها، فأحمد لم يختلف قوله في انتقاض العهد بسب الله ورسوله والزنى بمسلمة، ولم يختلف نصّه في عدم الانتقاض بقذف المسلم، فإلحاق مسبة الله ورسوله بمسبة آحاد المسلمين من أفسد الإلحاق، وتخريج عدم النقض به من نصه على عدم النقض بسب آحاد المسلمين من أفسد التخريج...فالذي نص عليه الإمام أحمد في الموضعين هو محض الفقه، والتخريج باطل نصًّا وقياسًا واعتبارًا"(١).

ومنه نقد تخريج رواية عدم وجوب الترتيب في الوضوء من رواية عدم وجوبه بين المضمضة وأعضاء الوضوء؛ إذ يقول الزركشي: "وعن أحمد ــ رحمه الله ــ رواية تقدّمت باغتفار الترتيب بين المضمضة والاستنشاق وبين بقية أعضاء الوضوء، فأخذ منها أبو الخطاب في (انتصاره)، وابن عقيل في (فصوله) رواية بعدم وجوب الترتيب رأسًا، وتبعهما بعض المتأخرين، منهم أبو البركات في (محرره)، وغيره، وأبى ذلك عامة الأصحاب، متقدّمهم ومتأخرهم"(٢).

المطلب الثالث: أثره في المصنّفات وإصلاحها

الكلام عن أثر النقد الفقهي في حركة التصنيف الفقهي بالمذهب الحنبلي يستمد أهميته من أهمية النقد الفقهي في المصنّفات الفقهية، فإن تقرر أهمية النقد في الأقوال والروايات الفقهية؛ فهو لا يقلّ أهمية في المُصنَّفات الفقهية؛ لكونها مادة العلوم، وإصلاح العلوم يأتي جانب كبير منه من إصلاح التصنيفات والتأليفات فيه، وتمييز الصحيح والنافع منها، ومعرفة المنتقد والسقيم منها.

وعند النظر في أثر النقد الفقهي على حركة التصنيف الفقهي في المذهب الحنبلي؛ نجد أن أثره كان ممتدًا، وأن تأثيره كان واضحًا وجليًّا، سواء كان هذا الأثر يتعلّق بنقد المُصنَّفات من جهة نسبتها لأحد الأئمة، وتصحيح ذلك نفيًّا وإثباتًا.

أو من جهة صحتها عمومًا فيما جاءت في سياقه أو تقريره، أو جزئيًّا من خلال المسائل التي تضمّنتها، وتصحيح ذلك.

---

(١) أحكام أهل الذمة: (١٣٦٨/٣ــــ١٣٦٩).

(٢) شرح الزركشي: (١٩٩/١).

أو من خلال أثر النقد الفقهي في ظهور شكل من أشكال الكتابة بالفقه وحتى خارجه.
أو من خلال عمليات التصحيح والتنقيح والإصلاح للمدوّنات الفقهية، خاصة المتون والمختصرات منها، أو إعادة عرضها وترتيبها.
أو من خلال معرفة المُعتمد في المذهب في كل طبقة من طبقاته الزمنية المتتابعة، وتجنّب الكتب والمصنّفات التي كثر الانتقادات عليها، وطالت المؤخذات فيها.
ويمكن إبراز أهم جوانب أثر النقد الفقهي على المُصنَّفات الفقهية بالمذهب الحنبلي في الفروع التالية:
الفرع الأول: تصحيح النسبة:
وجّه المُحدّثون نقدهم إلى الإسناد أولًا ثم إلى المتن؛ وبذلك اختصروا الجهد عندما لا يصمد السند أمام النقد؛ فلا حاجة عندئذ للاستمرار في نقد المتن(١)، وقد فعل الفقهاء الأمر ذاته؛ حيث إن من أهم شروط اعتمادهم لكتاب ما: التثبّت من صحة نسبته إلى مؤلفه.
ولعل الكتب المشهورة المتداولة قد يتساهل النقاد فيها بالسؤال عن طرق تحمّل الكتاب أو سنده؛ للصعوبة في تزييف نسخة من الكتاب المشهور المتداول بين أهل العلم؛ إذ سرعان ما يُكشف الزيف، وتسقط النسخة المُحرّفة.
وقد اهتم الفقهاء النقاد الحنابلة بهذا النوع من نقد المُصنَّفات؛ لأهميته البالغة، ولما يترتب عليه، من نفي ما قد يُنسب إلى الأئمة وتصحيحه، فالقول إذا كان منسوبًا لإمام له مكانة معلومة في المذهب، ليس مثل قول منسوب لشخص مجهول، أو ليس بتلك المنزلة والمكانة.
ومن تطبيقات النقد الفقهي في المُصنَّفات الفقهية الحنبلية من جهة النسبة؛ نقد نسبة كتاب (الوجيز في الفقه)، الذي ألفّه الدجيلي (٢) ، واعتمد علماء الحنابلة كتابه هذا متنًا مهمًّا في المذهب.

(١) ينظر: منهج النقد عند المحدثين لضياء العمري: (ص٣٢ـــ٣٣).
(٢) هو سراج الدين، أبو عبد الله، الحسين بن يوسف بن محمد الدجيلي الحنبلي، نسبة إلى دجيل نهر ببغداد: فقيه متفنن، ومقرئ ونحوي، وأديب، سمع الحديث ببغداد من جماعة منهم: إسماعيل بن الطبال، وابن الدواليبى، وبدمشق من أبى الفتح البعلي، له كتاب (الوجيز في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل)، والكتاب معتمد عند طبقته توفي سنة (٧٣٢ه). ينظر: ذيل طبقات الحنابلة: (٣٠/٥)، والمقصد الأرشد: (٣٤٩/١).

وقد قال عنه شيخ مؤلفه الزريراني (١) : "ألفيته كتابًا وجيزًا كما وسمه، جامعًا لمسائل كثيرة، وفوائد غزيرة، قل أن يجتمع مثلها من أمثاله، أو يُهيأ لمصنّف أن ينسخ على منواله"(٢).

وقال عنه في (الإنصاف): "بناه على الراجح من الروايات المنصوصة عنه، وذكر أنه عرضه على الشيخ العلامة أبي بكر عبد الله بن الزريراني، فهذّبه له؛ إلا أن فيه مسائل كثيرة ليست المذهب، وفيه مسائل كثيرة تابع فيها المصنّف على اختياره(٣)، وتابع في بعض المسائل صاحب (المحرر) و(الرعاية)، وليست المذهب"(٤).

وكتاب (الإنصاف) للمرداوي مستودع لمتن (الوجيز) مصحح له، خاصة في مسائله التي خالف فيها المذهب، ولعل هذا النقد الموجّه من المرداوي لهذا الكتاب؛ يُمكّن أن يفسّر به اختفاء كتاب (الوجيز) عن الأنظار من لدن نهاية القرن التاسع إلى اليوم(٥).

والخطأ في نسبة هذا الكتاب جاء عند ابن بدران (٦) في (المدخل)، عند ذكره ما اصطلح عليه المؤلفون في فقه الإمام أحمد مما يحتاج إليه المبتدئ، وأبرز الأسماء التي تذكر في مصنّفاتهم؛ حيث قال: "الوجيز: تأليف عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن إسماعيل ابن أبي البركات، الزريراني البغدادي، فقيه العراق، ومفتي الآفاق، حكى عنه في (المقصد الأرشد) أنه طالع (المغني) للموفق ثلاثًا وعشرين مرة وعلّق عليه حواشي. توفي سنة تسع وعشرين وسبعمائة"(٧).

ونقده في (المدخل المفصل) فقال: "ولا أعلم في المذهب كتابًا بهذا الاسم (الوجيز) سواه، وفي اصطلاحهم إذا قيل: في الوجيز انصرف إليه لا غير، وقد نوّه عن ذلك ابن بدران في: (المدخل) وأما ما ذكره من تسمية كتاب آخر باسم (الوجيز) لشيخه عبد الله

---

(١) هو عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن أبي البركات بن مكي بن أحمد الزريراني، ثم البغدادي، الإمام: فقيه العراق، ومفتي الآفاق، تقي الدين أبو بكر، ارتحل إلى دمشق، فقرأ المذهب على ابن المنجا، والشيخ المجد، وبرع في الفقه وأصوله، ومعرفة المذهب والخلاف، والفرائض ومتعلّقاتها، توفي سنة (٧٢٩هـ). ينظر: ذيل طبقات الحنابلة: (١/٥)، والمقصد الأرشد: (٥٥/٢).

(٢) ذيل طبقات الحنابلة: (٣٢/٥).

(٣) يعني بذلك الموفق بن قدامة في كتابه المقنع.

(٤) (١٦/١).

(٥) ينظر: المذهب الحنبلي: دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته: (٣٣٦/٢).

(٦) هو محمد بن عبد القوي بن بدران بن سعد الله المقدسي، المرداوي، الصالحي، أبو عبد الله شمس الدين: برع في العربية واللغة، واشتغل، ودرّس، وأفتى، وصنّف، له منظومة الآداب الصغرى والكبرى والفرائد تبلغ خمسة آلاف بيت، وكتاب النعمة جزآن، ونظم المفردات، وكلها على روي الدال، توفي سنة (٦٩٩هـ). ينظر: ذيل طبقات الحنابلة: (٣٠٧/٤)، والمقصد الأرشد: (٢ /٤٥٩).

(٧) (ص٤١٤).

بن محمد الزريراني؛ فلم أرَ من ذكره بعد البحث والاستقراء، ولعله لما رأى ذكر (الوجيز) في ترجمة الزريراني ممتدحًا له؛ وهم في عزوه إليه... وقد تابع محقّقًا كتاب (شرح الكوكب المنير) ابن بدران على وهمه في نسبة (الوجيز) للزريراني، وإنما هو للدجيلي؛ فليُصحّح"(١).

الفرع الثاني: معرفة المُعتمد في المذهب:

من آثار النقد الفقهي في المُصنَّفات الفقهية معرفة المعتمد منها، والمعتمد في المذهب تحقيقًا وتصحيحًا، وتدقيقًا، وترجيحًا؛ يمكن أن يُعلم من جهتين: جهة الشيوخ المعتمدين، وجهة الكتب المعتمدة، وفائدة ذلك إذا وقع الخلاف في المذهب عند تعدد الرواية عن الإمام - نصًّا أو تنبيهًا- فيُعمل بطلب المُرجحات لإحدى الروايتين أو الروايات عن طريق المعتمد في المذهب.

وتختلف معرفة الكتب المعتمدة في المذهب الحنبلي باختلاف طبقاته؛ نظرًا للكتب المؤلفة إلى زمانهم، وهي في أواخر طبقة المتوسطين والمتأخرين أظهر.

ومن المهم في هذا الباب أن يتقرّر أن الترجيح باعتبار الشيوخ المعتمدين، أو الكتب المعتمدة في المذهب قد قيل فيه الكثير، وطال فيه التأصيل، فمنهم من سمّى شيخًا أو شيوخًا، أو عيّن كتابًا أو كتبًا، وهي تختلف من شيخ إلى آخر، ومن كتاب إلى آخر.

قال في (تصحيح الفروع) لما ذكر طرفًا من ذلك: "وهذا الذي قلته من حيث الجملة، وفي الغالب؛ وإلا فهذا لا يطرد ألبتة؛ بل قد يكون المذهب ما قاله أحدهم في مسألة، ويكون الصحيح من المذهب ما قاله الآخر أو غيره في أخرى، وإن كان أدنى منه منزلة باعتبار النصوص، والأدلة، والعلل، والمآخذ، والاطلاع عليها، والموافق من الأصحاب، وربما كان الصحيح مخالفًا لما قاله الشيخان، وكل أحد يُؤخذ من قوله ويترك، إلا المعصوم ﷺ هذا ما ظهر لي من كلامهم"(٢).

والمعتمد عند المتقدّمين، هو ما اتفق على نقله الجماعة، ثم ما كان في كتاب (الروايات) للخلال، وما نقله أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم (٣)، ثم ما اتفق على القول

---

(١) (٧٤٩/٢ــ٧٥٠).

(٢) الفروع لابن مفلح ومعه تصحيح الفروع للمرداوي: (٣٢/١).

(٣)هو أحمد بن محمد بن هانئ الطائي، أو الكلبي، الإسكافي، أبو بكر الأثرم: من حفّاظ الحديث، أخذ عن الإمام أحمد وآخرين، له كتاب في (علل الحديث)، وآخر في (السنن). حدّث عنه النسائي في سننه، وموسى بن هارون، ويحيى بن صاعد، وعلي بن أبي طاهر القزويني، توفي سنة (٢٦١هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء: (٦٢٣/١٢)، وتسهيل السابلة: (١٦٩/١).

به ثلة من أئمتهم(١)، وقد تعارفوا على ترتيب الروايات المنسوبة للإمام أحمد ــ رحمه الله ــ إلى مراتب: فالمقدّم منها رواية سبعة منهم، وهم المعنيون عند الأصحاب بقولهم: رواه الجماعة(٢)، ثم رواية من سواهم من رواة المسائل، وهم عدول ضابطون لا مطعن في رواياتهم ولا في مروياتهم؛ سوى بعض من كان لديهم إغراب في بعض ما يروونه، وهم أصحاب المرتبة الآتية، وهو من كان مع ثقته، وحفظه، وجلالة قدره يُغرب في بعض مروياته على أقرانه أصحاب الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل ــ رحمه الله ــ والرواة عنه(٣).

والمعتمد عند المتوسطين، هو ما اتفق على إخراجه الكلوذاني في (الهداية)، وابن عقيل في (التذكرة)، ولاسيما إذا كانت هذه الرواية هي المنصورة عند شيخهما القاضي أبي يعلى، وشيخه ابن حامد، فإن اختلفا؛ فالمذهب ما في (الهداية) على الراجح.

ثم المذهب عند من بعدهم من المتوسطين، هو ما اتفق على إخراجه والقول به الموفق في (الكافي)، والشيخ في (المحرر)، ولاسيما إذا كانت الرواية هي المنصورة عند الشيخ ابن المني(٤)، فإن اختلفا فـ(الكافي)، أو بشيخ الإسلام ابن تيمية قول يوافقه.

ثم المذهب عند من بعدهم من المتوسطين، هو ما اتفق على إخراجه والقول به ابن مفلح في (الفروع)، والدجيلي(٥) في (الوجيز)، فإن اختلفا فمن كان بجانبه ابن حمدان في (الرعاية الكبرى)، أو ابن عبدوس(٦)في (تذكرته)(٧).

---

(١) ينظر: المنهج الفقهي العام لعلماء الحنابلة ومصطلحاتهم في مؤلفاتهم: (ص١٧٧).

(٢) وهم سبعة: ولداه: عبد الله وصالح، وحنبل ابن عم الإمام- إسحاق- وأبو بكر المروذي، وإبراهيم الحربي، وأبو طالب والميموني. ينظر: المدخل المفصل: (١٧٤/١).

(٣) ينظر: المدخل المفصل: (٢٥٧/٢ــ٢٥٨).

(٤) هو نصر بن فتيان بن مطر، النهرواني، ثم البغدادي، الفقيه، الحنبلي، أبو الفتح بن المني، ناصح الإسلام، فقيه العراق، ومفتيها وشيخ الحنابلة، تفقّه على أبي بكر الدينوري، وكان ورعًا زاهدًا، متعبدًا، برع في الفقه: أصولًا وفروعًا ومذهبًا وخلافًا، واشتغالًا وإشغالًا، ومناظرة. تصدّر للتدريس، وتخرّج به أئمة كثيرون منهم: موفق الدين المقدسي، وفخر الدين بن تيمية توفي سنة: (٥٨٣ه). ينظر: ذيل طبقات الحنابلة: (٣٥٤/٢)، والمقصد الأرشد: (٦٢/٣).

(٥) هو سراج الدين، أبو عبد الله، الحسين بن يوسف بن محمد الدجيلي الحنبلي، نسبة إلى دجيل نهر ببغداد: فقيه متفنن، ومقرئ ونحوي، وأديب، سمع الحديث ببغداد من جماعة منهم: إسماعيل بن الطبال، وابن الدواليبي، وبدمشق من أبي الفتح البعلي، له كتاب (الوجيز في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل)، والكتاب معتمد عند طبقته توفي سنة (٧٣٢ه). ينظر: ذيل طبقات الحنابلة: (٣٠/٥)، والمقصد الأرشد: (٣٤٩/١).

(٦) هو علي بن عمر بن أحمد بن عمار بن أحمد بن علي بن عبدوس الحراني، الحنبلي، الفقيه أبو الحسن، الزاهد، الورع برع في الفقه والتفسير والوعظ، له التصانيف البديعة والمبسوطات الوسيعة، والغالب على كلامه التذكير، وعلوم المعاملات، وله تفسير كبير، وله مجالس وعظية، فيها كلام حسن على طريقة كلام ابن الجوزي، توفي سنة (٥٥٨ه). ينظر: ذيل طبقات الحنابلة: (٩٠/٢)، وتسهيل السابلة: (٦٠٠/٢).

(٧) ينظر: المنهج الفقهي العام لعلماء الحنابلة ومصطلحاتهم في مؤلفاتهم: (ص١٧٨).

والمعتمد عند المتأخرين، هو ما أخرجه مصحح المذهب المرداوي في كتابه (التنقيح المشبع)، وموسى الحجاوي (١) في كتابيه: (الإقناع) و(زاد المستنقع في اختصار المقنع)، وابن النجار (٢) في كتابه (منتهى الإرادات) إن اتفقوا على القول به.

فإن اختلفوا؛ فالمذهب ما اتفق على إخراجه والقول به اثنان منهم، وإذا لم يتفقوا؛ فالمذهب ما أخرجه صاحب (المنتهى)(٣).

ويقول في (اللآلئ البهية): "عليك بما في (الإقناع) و(المنتهى)، فإذا اختلفا، فانظر ما يرجّحه صاحب (غاية المنتهى)"(٤).

الفرع الثالث: معرفة الكتب المُنتقدَة:

من آثار النقد الفقهي في المذهب الحنبلي - خاصة النقد المتعلّق بالمصنّفات الفقهية- معرفة الكتب التي طالها الانتقاد الشامل أو الجزئي.

ومن أهم أسباب الغلط: اعتماد الكتب المُنتقدة في المذهب، وأمثلة النقد الواقع على المُصنَّفات الفقهية في المذهب الحنبلي من الحنابلة أنفسهم كثيرة ومتنوعة.

ولا يعني انتقاد الكتاب عدم الرجوع إليه والإفادة منه، فمثلًا كتاب (نهاية المطلب في علم المذهب) ليحيى الأزجي (٥) - وهو كتاب كبير جدًّا- قال عنه ابن رجب: "فيه تهافت كثير، حتى في كتاب الطهارة وباب المياه؛ حتى إنه ذكر في فروع الآجر المجبول بالنجاسة كلامًا ساقطًا يدلّ على أنه لم يتصوّر هذه الفروع، ولم يفهمها بالكلية، وأظن هذا الرجل كان استمداده من مجرد المطالعة، ولا يرجع إلى تحقيق"(٦). ورغم

---

(١) هو موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجاوي، المقدسي، ثم الصالحي الحنبلي، مفتي الحنابلة بدمشق، وشيخ الإسلام، كان إمامًا بارعًا، أصوليًّا فقيهًا، محدثًا ورعًا. من تآليفه: كتاب الإقناع، قرأ على مشايخ عصره، ولازم العلامة الشهاب الشويكي في الفقه إلى أن تمكّن فيه تمكّنًا تامًّا. توفي سنة (٩٦٨هـ). ينظر: تسهيل السابلة: (١٥٢٤/٣)، والسحب الوابلة على ضرائح الحنابلة لابن حميد: (١١٣٤/٣).

(٢) هو محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي بن إبراهيم بن رشيد الفتوحي، تقي الدين، أبو بكر بن شهاب الدين الشهير بابن النجار، قاضي القضاة، من مصنفاته: منتهى الإرادات، قال الشعراني: صحبته أربعين سنة فما رأيت عليه شيئًا يشينه، وما رأيت أحدًا أحلى منطقًا منه، ولا أكثر أدبًا مع جليسه. توفي سنة (٩٧٢هـ). ينظر: السحب الوابلة: (٢/ ٨٥٥)، وتسهيل السابلة: (١٥٣١/٣).

(٣) ينظر: المنهج الفقهي العام لعلماء الحنابلة ومصطلحاتهم في مؤلفاتهم: (ص١٧٩).

(٤) (ص١٦).

(٥) هو يحيى بن يحيى الأزجي، الفقيه الحنبلي له كتاب (نهاية المطلب في علم المذهب)، وهو كتاب كبير جدًّا، حذا فيه حذو نهاية المطلب لإمام الحرمين، وأكثر استمداده من المجرد للقاضي أبي يعلى والفضول لابن عقيل، وقد ذكر في كتابه: أنه قرأ بنفسه على ابن كليب الحراني توفي سنة (٦٠١هـ). ينظر: ذيل طبقات الحنابلة: (٢٤٨/٣)، والمقصد الأرشد: (٣ /١١٣).

(٦) ذيل طبقات الحنابلة: (٢٤٨/٣).

انتقاد ابن رجب له؛ لكن الحنابلة كثيرًا ما يرجعون إليه، وأحالوا عليه، وقد أحال عليه ابن رجب نفسه في (القواعد)(١).

وقد يُنتقد الفقيه في تصنيفه عمومًا لا في كتاب معين، مثل نقد ابن رجب للقطيعي(٢)، حيث يقول عنه: "صنّف في الفقه، والأصلين، والجدل، والحساب، والفرائض، والوصايا... واختصر كتبًا كثيرة...وتفرّد في وقته ببغداد في علم الفرائض والحساب؛ حتى يُقال: إن الزريراني كان يراجعه في ذلك ويستفيد منه... وله ــ رحمه الله ــ أوهام كثيرة في تصانيفه حتى في الفرائض، من حيث توجيه المسائل وتعليلها ــ رحمه الله تعالى ــ وسامحه، فلقد كان من محاسن زمانه في بلده"(٣).

وأحياناً قد يجمع الناقد بين الثناء على الكتاب ومدحه، مع نقده والمؤاخذة عليه، مثلما فعل المرداوي مع كتاب (الفروع) لابن مفلح، حيث يقول عنه: "من أعظم ما صُنّف في فقه الإمام الرباني أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ــ قدّس الله روحه، ونوّر ضريحه ــ نفعًا، وأكثرها جمعًا، وأتمها تحريرًا، وأحسنها تحبيرًا، وأكملها تحقيقًا، وأقربها إلى الصواب طريقًا، وأعدلها تصحيحًا، وأقومها ترجيحًا، وأغزرها علمًا، وأوسطها حجمًا، وقد اجتهد في تحريره وتصحيحه، وشمّر عن ساعده في تهذيبه وتنقيحه؛ فحرّر نقوله، وهذّب أصوله، وصحّح فيه المذهب، ووقع فيه على الكنز والمطلب...إلا أنه ــ رحمه الله ــ لم يبيّضه كله، ولم يُقرأ عليه؛ فحصل بسبب ذلك بعض خلل في مسائله" (٤).

والكتب المُنتقدة في المذهب الحنبلي كثيرة، وقد وضع في (المدخل المفصل) مبحثًا في تسمية الكتب المُنتقدة، ذكر منها بعض كتب المسائل التي وصفها الخلال في (الطبقات) بأن فيها غرائب مثل: (المجرد) للقاضي أبي يعلى، ومؤلفات ابن الجوزي،

(١) ينظر: المذهب الحنبلي: دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته: (١٩٠/٢).

(٢) هو عبد المؤمن بن عبد الحق بن عبد الله بن علي بن مسعود، القطيعي الأصل البغدادي، الفقيه الحنبلي الإمام، الفرضي المتقن، أبو الفضائل بن الخطيب كمال الدين أبي محمد: مهر في علم الفرائض، والحساب، والجبر، والمقابلة، والهندسة، والمساحة، تفقّه على أبي طالب عبد الرحمن بن عمر البصري، ولازمه حتى برع وأفتى، توفي سنة (٧٣٩هـ). ينظر: ذيل طبقات الحنابلة: (٧٧/٥)، والمقصد الأرشد: (١٦٧/٢).

(٣) ذيل طبقات الحنابلة: (٨٣/٥).

(٤) الفروع ومعه تصحيح الفروع: (٤/١).

و(نهاية المطلب) للأزجي، و(النهاية في شرح الهداية) لابن المنجا، و(الرعايتان) لابن حمدان، وغيرها (١).

ونكتفي في التمثيل على نقد المُصنَّفات من جهة الصحة عند الحنابلة بكتابين هما:

أولاً: نقد كتاب (المجرد):

وهو كتاب ألّفه القاضي أبو يعلى الفراء، وهو في هذا الكتاب يأخذ المسائل التي وضعها الناس وأجابوا فيها عن أصولهم، فيجيب فيها بما نصّ عليه أحمد وأصحابه، وبما تقتضيه أصوله، وقد كان من أوائل كتبه، و(المجرد) كتاب متداول بين محرري المذهب ومحققيه.

يقول في (المطلع): "وكثير من الاحتمالات في المذهب؛ بل أكثرها للقاضي الإمام أبي يعلى محمد بن الفراء في كتابه المجرد وغيره"(٢).

وقد عوّل عليه في (الإنصاف) حيث قال: "فإني نقلت فيه من كتب كثيرة من كتب الأصحاب من المختصرات والمطولات من المتون والشروح، فمما نقلت منه من المتون: الخرقي.... وقطعة من المجرد"(٣).

وفي (القواعد والفوائد الأصولية) اعتمد عليه كثيرا، ونقل منه(٤)، ومثله في قواعد ابن رجب(٥) وغيرهما.

وقد انتقد شيخ الإسلام ابن تيمة ــ رحمه الله ــ هذا الكتاب، فقال: "فالقاضي ﷺ صنّف المجرد قديمًا بعد أن صنّف شرح المذهب، وقبل أن يحكم التعليق، والجامع الكبير، وهو يأخذ المسائل التي وضعها الناس وأجابوا فيها على أصولهم، فيجيب فيها بما نص عليه أحمد وأصحابه، وبما تقتضيه أصوله عنده، فربما حصل في بعض المسائل التي تتفرّع وتتشعّب ذهول للمفرع في بعض فروعها عن رعاية الأصول والنصوص في نحو ذلك"(٦).

---

(١) (١٠٢٨/٢).

(٢) البعلي: (ص١٣).

(٣) (١٣/١).

(٤) ابن اللحام: (ص٧١و٧٦و٧٨و٨٣...).

(٥) قواعد لابن رجب: (ص١٦و١٨و٢١و٢٠....).

(٦) مجموع الفتاوى: (٢٩٩/٣٠ــــ٣٠٠).

وتطرّق ابن القيم لذلك في معرض مسألة إجارة الذمي للمسلم على محرم، وانتقده أيضًا فقال: "وهذه طريقة القاضي في المجرد، وهي طريقة ضعيفة، وقد رجع عنها في كتبه المتأخرة؛ فإنه صنّف المجرد قديمًا"(١).

وانتقده ابن رجب في (القواعد) فقال: "وأنكر القاضي في المجرد أن يكون القصد وعدمه معتبرًا في صحة العقد وفي الظاهر، وهو عدول عن قواعد المذهب وأصوله"(٢).

واستشكل الشيخ مجد الدين ما وقع في (المجرد) في مسألة: ما إذا أفرد ستين مدًّا، وقال: لستين مسكينًا: خذوها فأخذوها، أو قال: كلوها، ولم يقل بالتسوية، أو قال: ملكتموها بالسوية ... إلخ، وقال: لعله وقع غلط في النسخة. قال ابن رجب: "وليس كذلك، فإني نقلت ما ذكرته من أصل القاضي بخطه"(٣).

وانتقده في (القواعد والفوائد الأصولية) في قوله: "إذا قالت له زوجته التي لم يدخل بها: طلقني بألف، فقال: أنت طالق وطالق وطالق، قال القاضي في المجرد: تُطلّق ههنا واحدة.

وما قاله في (المجرد): بعيد على قاعدة المذهب، وخالفه في (الجامع الكبير) فقال: تُطلق ههنا ثلاثًا بناء على قاعدة المذهب أن الواو لمطلق الجمع"(٤).

ثانياً: نقد كتاب (الهداية):

وهو كتاب ألّفه أبو الخطاب الكلوذاني، وهو من المتون المهمة الجامعة في المذهب، المعتمدة في طبقة المؤلف، حذا فيه حذو المجتهدين في المذهب، المصححين لروايات الإمام أحمد ــ رحمه الله ــ وطريقته فيه أنه يذكر في المسائل الروايات عن الإمام أحمد ــ رحمه الله ــ فتارة يجعلها مرسلة، وتارة يبيّن اختياره.

ولكن جاء أبو المعالي أسعد بن المنجا، وألّف كتابه (الخلاصة في شرح الهداية)، وقيل: (النهاية في شرح الهداية)، وقيل: (الكفاية في شرح الهداية)، ولخّصه وانتقده في

(١) زاد المعاد: (٦٩٣/٥).
(٢) القواعد لابن رجب: (ص٢٥١).
(٣) المرجع السابق: (ص٢٦٤).
(٤) (ص١٨٥).

تصحيح بعض الروايات، حيث قال فيها: "أُبيّن الصحيح من الرواية والوجه". قال المرداوي بعده: "وقد هذّب فيها كلام أبي الخطاب في الهداية"(١) (٢).

وانتقد ابن رجب شيئًا من كتاب أبي المعالي، ففي ترجمة أبي الفرج عبد الواحد الشيرازي (٣) في (الذيل)، قال ابن رجب: "وقد ذكر الشيخ موفق الدين في المغني، والشيخ مجد الدين بن تيمية في شرح الهداية، عن أبي الفرج المقدسي: أن الوضوء في أواني النحاس مكروه، وهو هذا(٤).

وذكرا عنه أيضًا: أن التسمية على الوضوء يصح الإتيان بها بعد غسل بعض الأعضاء، ولا يُشترط تقدّمها على غسلها.

وقد نسب أبو المعالي بن المنجا هذا في كتابه (النهاية) إلى أبي الفرج بن الجوزي، وهو وهم"(٥).

وألّف ابن حمدان كتابي (الرعايتان) الصغرى والكبرى، وهما شرح واختصار لكتاب (الهداية) لأبي الخطاب.

يقول ابن حمدان في مقدمته: " كثر سؤال من يُعزّ صدهم، ويُكره ردهم، ويُشكر قصدهم في تلخيص ألفاظ أحكام كتاب الهداية، تأليف الشيخ الإمام العالم أبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوذاني، وتنقيح مسائله، وحذف أكثر مكرره، وتناقضه، وزياداته اللاغية ورذالته"(٦).

وانتقد (الهداية) الوزير عبد الله بن يونس الأزجي البغدادي(٧) في كتاب سماه: (أوهام أبي الخطاب الكلوذاني في الفرائض والوصايا)، كما قرّر ذلك في (المدخل المفصل)(١)، ومحقق كتاب (إدراك الغاية في اختصار الهداية)(٢).

---

(١) (١٦/١).

(٢) ينظر: المدخل المفصل: (٧١٢/٢).

(٣) هو عبد الواحد بن محمد بن علي بن أحمد، أبو الفرج الشيرازي، الحنبلي، المعروف بالمقدسي صحب القاضي أبا يعلى، وتردّد إلى مجلسه سنين عديدة، وعلّق عنه أشياء في الأصول والفروع، ونسخ واستنسخ من مصنّفاته، وسافر إلى الرحبة والشام، كان إمامًا عارفًا بالفقه والأصول صاحب حال وعبادة وتأله، توفي سنة (٤٨٦ه). ينظر: ذيل طبقات الحنابة: (١٥٣/١)، والمقصد الأرشد: (١٤٧/٢).

(٤) أي عبد الواحد الشيرازي.

(٥) (١٦١/١ــــ١٦٢).

(٦) الرعاية في الفقه لابن حمدان: (ص٨٠).

(٧) هو عبد الله بن يونس بن أحمد بن عبيد الله بن هبة الله البغدادي، الفقيه الفرضي الأصولي المتكلم الوزير: حفظ القرآن، وكان له علم بالحلال والحرام، والفرائض، والحساب، والنحو. سمع من ابن الحصين، وأبي منصور القزاز، وحدّث، وحج في آخر عمره، فتمتّع عملًا بالمذهب، وعاد ولزم بيته، توفي سنة (٥٨١ه). ينظر: ذيل طبقات الحنابلة: (٤٣٣/٢) وتسهيل السابلة: (٦٧٥/٢).

يقول د.التركي عن هذا الكتاب: "أوهام أبي الخطاب الكلوذاني في الفرائض والوصايا: وهو نقد لكتاب التهذيب في الفرائض لأبي الخطاب"(٣).

قال في (الذيل): "صنّف بعض أصحابنا - وهو الوزير ابن يونس- مصنّفًا في أوهام أبي الخطاب في الفرائض، ومتعلقاتها من الوصايا والمسائل الحسابية، ولم أقف عليه كله؛ بل على بعضه، لكن لأبي الخطاب في هذه المواضع مسائل متفرقة، يُقال: إنها وهم وغلط، فمنها: مسألة في البيع بتخيير الثمن، والوضيعة منه...". ثم ذكر عددًا من المسائل، إلى أن قال: "...ومنها: عدّه الجهات في ذوي الأرحام، وأنها خمسة، وقد اعترف بأنه لم يسبق إلى ذلك، وقد ألزمه صاحب المغني، وصاحب المحرر، وغيرهما لوازم فاسدة، بسبب ذلك.

وطائفة محققي المتأخرين صححوا كلامه في الجهات، وأجابوا عما أورد عليه، وبيّنوا أنه غير لازم له، ولولا خشية الإطالة، وأن نخرج عما نحن بصدده من التراجم؛ لذكرنا هذه المسائل مسألة مسألة، وبيّنا ما وقع فيه الوهم من غيره؛ ولكن نذكر ذلك في موضع آخر إن شاء الله"(٤).

وقال أيضًا: "وذكر أبو الخطاب في كتاب الصيام من الهداية، رواية عن أحمد: أن من دخل في حج تطوع، ثم أفسده؛ لم يلزمه قضاؤه. ولم يذكر ذلك في كتاب الحج، ولا في غير الهداية.

قال أبو البركات بن تيمية: ولعله سها في ذلك، وانتقل ذهنه من مسألة الفوات إلى مسألة الإفساد"(٥).

الفرع الرابع: إصلاح المُصنَّفات وخدمتها:

من آثار النقد الفقهي - خاصة في المُصنَّفات الفقهية في المذهب الحنبلي وغيره- التصدي لخدمة المتون، والمختصرات، والدواوين، والمطولات: تعقبًا، واستدراكًا، وتصحيحًا، ونقدًا، وشرحًا، وتخريجًا، وإصلاحًا لنصوصها، وعزوًا لرواياتها، وتصويبًا بعرضها على الأصول والقواعد.

---

(١) ينظر: المدخل المفصل: (٧١٦/٢).

(٢) مقدمة تحقيق إدراك الغاية في اختصار الهداية للقطيعي، تحقيق الدكتور: ياسر المزروعي: (ص١٤).

(٣) المذهب الحنبلي: دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته:(١٧١/٢).

(٤) (٢٨٨/١ـــــ٢٨٩).

(٥) ذيل طبقات الحنابلة: (٢٨٢/١).

وقد كان هناك مصنّفات عُني الحنابلة بخدمتها أكثر من غيرها، مثل: (مختصر الخرقي)، الذي هو أول مختصر في المذهب، وقد جعل الله له موقعًا من القلوب؛ حتى شرحه من شيوخ المذهب جماعة من المتقدّمين والمتأخرين قدّرها بعضهم بثلاثمائة شرح(١).

ومثله كتاب (المغني) للموفق بن قدامة، الذي عناه العلماء بالاختصار والتحشية، وهو مستمد من شرح القاضي أبي يعلى (لمختصر الخرقي)، وزاد ابن قدامة عليه، لاسيما في الفروع التي لم يذكرها الخرقي(٢)، وعدّ كثير من العلماء كتاب (المغني) أحسن شروح الخرقي، من حيث التوسع وكثرة الفوائد وغير ذلك، وقد قصد في هذا الكتاب تكوين موسوعة للفقه الحنبلي، وليس شرح مختصر الخرقي بالذات، وإنما بناه على المختصر(٣).

وقد تكون الخدمة لجانب معين في الكتاب، مثلما فعل ابن الجوزي في كتابه (التحقيق في مسائل التعليق)؛ حيث ألّفه في الأصل لنقد بعض الأحاديث التي استدلّ بها القاضي أبو يعلى في كتابه الكبير في الخلاف المسمّى بـ(التعليق)، الذي لخصه تلميذه العكبري في كتاب سماه (التعليقة)، وقد تعقّب ابن الجوزي القاضي في كتاب سماه (التحقيق في أحاديث التعليق)، وبذلك يكون متعقّبًا لجميع كتب الخلاف التي انبنت على كتاب القاضي أبي يعلى، ثم جرّه البحث إلى مناقشة الأحكام المبنية على تلك الأحاديث، وسلك مسلك الانتصاف بالوقوف مع الدليل الصحيح، وتجنّب الاعتساف بطرح الدليل الضعيف(٤).

وقد كشف عن ذلك في المقدمة حيث قال: "هذا كتاب نذكر فيه مذهبنا في مسائل الخلاف، ومذهب المخالف، ونكشف عن دليل المذهبين من النقل كشف مناصف، لا نميل لنا ولا علينا فيما نقول، ولا نجازف، وسيحمدنا المطلع عليه إن كان منصفًا، والواقف، ويعلم أننا أولى بالصحيح من جميع الطوائف"(٥).

---

(١) ينظر: الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي لابن عبدالهادي: (٨٧٣/٣).

(٢) ينظر: المدخل المفصل: (٦٩٤/٢).

(٣) ينظر: المذهب الحنبلي: دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته: (٤٥٠/١).

(٤) ينظر: المرجع السابق: (١٨٠/٢).

(٥) التحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي: (٢٢/١).

وقد خُدم أيضًا كتاب ابن الجوزي فاختُصر في كتاب اسمه (تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق) لابن عبد الهادي(١).

ومن صور خدمة المُصنَّفات وإصلاحها، تلك الكتب التي عُنيت بالتصحيح في المذهب الحنبلي، وإن كان غالب كتب المذهب اشتملت على ذلك.

وقد ذكر في (الإنصاف) طرفًا منها، حيث يقول: "وكذلك (الوجيز)، بناه على الراجح من الروايات المنصوصة عنه، وذكر أنه عرضه على الشيخ العلامة أبي بكر عبد الله بن الزريراني فهذّبه له؛ لكن فيه مسائل كثيرة ليست المذهب، وفيه مسائل كثيرة تابع فيها المصنّف على اختياره(٢)، وتابع في بعض المسائل صاحب (المحرر) و(الرعاية) وليست المذهب، وسيذكره الباحث في حينه إن شاء الله.

وكذلك (التذكرة) لابن عبدوس؛ فإنه بناها على الصحيح من الدليل، وكذلك ابن عبد القوي(٣) في (مجمع البحرين)؛ فإنه قال فيه: أبتدئ بالأصح في المذهب نقلًا، أو الأقوى دليلًا وإلا قلت مثلًا: روايتان أو وجهان. وكذا قال في (نظمه): ومهما تأتي الابتدا براجح؛ فإني به عند الحكاية أبتدي، وكذلك ناظم (المفردات) فإنه بناها على الصحيح الأشهر، وفيها مسائل ليست كذلك.

وأيضًا (الخلاصة) لابن منجا، فإنه قال فيها: أبين الصحيح من الرواية والوجه، وقد هذّب فيها كلام أبي الخطاب في (الهداية)، وكذلك (الإفادات بأحكام العبادات) لابن حمدان، فإنه قال فيها: أذكر هنا غالبًا صحيح المذهب ومشهوره، وصريحه، ومشكوره، والمعمول عندنا عليه، والمرجوع غالبًا إليه"(٤).

---

(١) ينظر: المدخل المفصل: (٧٠٩/٢).

(٢) يعني بذلك الموفق بن قدامة في كتابه المقنع.

(٣) هو محمد بن عبد القوي بن بدران بن سعد الله المقدسي، المرداوي، الصالحي، أبو عبد الله شمس الدين: برع في العربية واللغة، واشتغل، ودرّس، وأفتى، وصنّف، له منظومة الآداب الصغرى والكبرى والفرائد تبلغ خمسة آلاف بيت، وكتاب النعمة جزآن، ونظم المفردات، وكلها على روي الدال، توفي سنة (٦٩٩ه). ينظر: ذيل طبقات الحنابلة: (٣٠٧/٤)، والمقصد الأرشد: (٢ /٤٥٩).

(٤) الإنصاف: (١٦/١).

ومن كتب التصحيح الفقهي عند الحنابلة على سبيل التمثيل لا الحصر:

أ- كتاب (المنور في راجح المحرر)، لتقي الدين الأدمي(١)، وضعه على (المحرر في الفقه) للمجد ابن تيمية(٢).

ب- كتاب (النهاية في تصحيح الفروع)، لجمال الدين يوسف بن ماجد أبي المحاسن المرداوي(٣)، وضعه على كتاب (الفروع) لابن مفلح(٤).

ج- كتاب: (تصحيح الخلاف المطلق الذي في المقنع)، لمحمد بن عبد القادر النابلسي(٥)، وضعه على كتاب (المقنع) للموفق بن قدامة.

د- كتاب الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لعلاء الدين المرداوي، حيث يعدُّ (الإنصاف) شرحًا لكتاب (المقنع) للموفق بن قدامة(٦).

ه- تصحيح الفروع، لعلاء الدين المرداوي، وهو تصحيح لكتاب (الفروع) لابن مفلح(٧).

الفرع الخامس: ابتكار مجالات جديدة في التصنيف:

من آثار النقد الفقهي في المذهب الحنبلي توليد مجالات بحثية في التصنيف، فالنقد الخارجي بين المذهب الحنبلي وغيره من المذاهب الفقهية الأخرى أثمر في التأليف ما يُعرف بمجال الخلاف العالي، ويُراد به كتب الخلاف في المسائل الفروعية الفقهية التي اختلفت فيها أنظار المجتهدين في بيان مآخذ الخلاف، ومثارات اختلافهم، ومواقع اجتهادهم.

---

(١) هو تقي الدين أحمد بن محمد بن علي الأدمي: مقرئ فقيه، من مشايخه ابن حلاوة، ومن تلامذته صاحب ذيل الطبقات ابن رجب، درس في المستنصرية، وصنّف كتابه المنور، ولم أجد له ترجمة في سائر كتب طبقات الحنابلة؛ إلا ترجمة في الدر المنضد، توفي سنة (٧٤٩ه). ينظر: الدر المنضد: (٤٩٩/٢)، ومقدمة تحقيق كتاب المنور للدكتور وليد المنيس: (ص ٣٠).

(٢) ينظر: المذهب الحنبلي: دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته: (٣١٢/٢).

(٣) هو يوسف بن ماجد بن أبي المجد بن عبد الخالق المرداوي، المقدسي، الفقيه، المفتي، جمال الدين، أبو العباس: كان من فضلاء الحنابلة، شديد التعصّب للشيخ تقى الدين، كثير الاعتناء بالنظر في كلامه، مثابرًا على الفتوى بقوله في مسألة الطلاق، وقد سمع من ابن الشحنة وروى عنه، توفي سنة (٧٨٣ه). ينظر: المقصد الأرشد: (١٤٧/٣)، والسحب الوابلة: (١١٧٦/٣).

(٤) ينظر: المذهب الحنبلي: دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته: (٢٣٩/٢).

(٥) هو محمد بن عبد القادر الجعفري، الشيخ العالم بقية شيوخ الحنابلة شمس الدين أبو عبد الله كان من الفضلاء: تولى القضاء في دمشق، ثم وليه بعد ابنه شرف الدين عبد القادر، وله مصنّفات جيدة، منها: مختصر طبقات الحنابلة لأبي الحسين بن القاضي أبي يعلى، وتصحح الخلاف المطلق في المقنع مطولًا ومختصرًا، توفي بدمشق سنة (٧٩٧ه). ينظر: الجوهر المنضد: (١/ ١٤٨)، وتسهيل السابلة: (١٤٢١/٣).

(٦) ينظر: المذهب الحنبلي ـــ دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته: (٤٦٢/١).

(٧) ينظر: الفروع ومعه تصحيح الفروع: (٤/١).

ويقرّر في(العبر)، أثر النقد الفقهي في ظهور كتب الخلاف العالي، حيث يقول: "وجرت بينهم المناظرات في تصحيح كل منهم مذهب إمامه، تجري على أصول صحيحة، وطرائق قويمة؛ يحتج بها كلّ على صحة مذهبه الذي قلّده، وتمسّك به، وأُجريت في مسائل الشريعة كلها، وفي كل باب من أبواب الفقه...وكان في هذه المناظرات بيان مآخذ هؤلاء الأئمة، ومثارات اختلافهم ومواقع اجتهادهم، كان هذا الصنف من العلم يُسمّى بالخلافيات، ولا بد لصاحبه من معرفة القواعد التي يتوصّل بها إلى استنباط الأحكام، كما يحتاج إليها المجتهد؛ إلا أن المجتهد يحتاج إليها للاستنباط، وصاحب الخلافيات يحتاج إليها لحفظ تلك المسائل المستنبطة من أن يهدمها المخالف بأدلته، وهو لعمري علم جليل الفائدة في معرفة مآخذ الأئمة وأدلتهم، ومران المطالعين له على الاستدلال فيما يرومون الاستدلال عليه"(١).

والحنابلة كغيرهم من المذاهب الفقهية كتبوا في الخلافيات، واصطلحوا في الوضع في ذلك بالعنونة بمصطلح (رؤوس المسائل)، وهم يشيرون في ذلك إلى الكتب التي فيها خلاف عالٍ، ومثلها: عيون المسائل، وربما أُطلق عليها: الخلاف الكبير، وسيأتي الكلام عليها (٢).

وامتد تأثير النقد الفقهي للكتابة في مجالات أخرى داخل النتاج الفقهي، مثل الكتابة في لغة الفقهاء، أو ما يُسمّى بالحدود أو التعاريف، وهي للمصطلحات الفقهية الداخلية التي تداولها الفقهاء على ألسنتهم وفي كتبهم؛ حيث تختلف دلالتها عندهم عن دلالتها اللغوية المجردة، مثل: كتاب (لغة الفقهاء) لابن الجوزي، و(شرح لغة الفقهاء) لأبي البقاء العكبري، و(المطلع على أبواب المقنع) للبعلي(٣)، و(الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي) لابن عبد الهادي(٤).

ومن المجالات التي كان للنقد الفقهي تأثير في توليدها ما يتعلّق بكتب المفردات، وهي تُعنى بما انفرد به عالم عن أقرانه وطبقته أو أهل فنه في الرأي والاختيار، وللحنابلة

(١) العبر، وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر: (٥٧٨/١).

(٢) ينظر: المدخل المفصل: (٩٠١/٢).

(٣) هو محمد بن أبي الفتح بن أبي المفضل البعلي، الفقيه المحدث، النحوي اللغوي، شمس الدين أبو عبد الله: عني بالحديث، وطلب، وقرأ بنفسه، وكتب بخطّه، وتفقّه، وقرأ العربية واللغة على ابن مالك، ولازمه حتى برع في ذلك، وصنّف تصانيف بديعة، منها المطلع، وقد سمى كتابه هذا المطلع على أبواب المقنع فسّر فيه الكلمات الغريبة الواقعة في المقنع على نمط المغرب للحنفية، توفي سنة (٧٠٩هـ). ينظر: ذيل طبقات الحنابلة: (٣٧٤/٤)، وتسهيل السابلة: (٩٤٣/٢).

(٤) ينظر: المدخل المفصل: (٩٢٥/٢).

في مفردات المذهب مؤلفات كثيرة، خاصة بعد نقد الكياهراسي(١) لمفردات مذهب الإمام أحمد كتابًا كثر فيه غلطه؛ فلم يرتضِ الحنابلة كتابه، ونازلوه الردّ، وتعقبوه في مناسبات فقهية(٢)وذلك لأن الكيا الهراسي لم يعتبر بالقول الأشهر للإمام أحمد، ولم يعتبر خلاف مالك في المسألة؛ فعدّ من مفردات أحمد ما وافقه مالك عليه، وهذا خلل واضح في دعواه.

قال في (طبقات الشافعيين) عن الكيا: " وكان بارعًا قوي البحث دقيق الفكر له مصنفات، منها كتاب انتصب فيه للرد على الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله في مفرداته، يشتمل على بحوث ومناظرات جيدة، ومعارضات جدلية، وصناعة جيدة أجاد في بعضها، وتساهل في بعضها"(٣).

وكان هذا سببًا مباشرًا لتوسع الحنابلة عمومًا في الكتابة بالمفردات الخاصة بالمذهب، ولعلهم في هذا الباب أوسع من غيرهم، والداعي لهم في ذلك ليس التأليف قصدًا في المفردات، وإنما نقد الكياهراسي وردّ دعواه(٤)؛ لذا يقول في منظومة مفردات الإمام أحمد:

واعلم بأن أصحابنا قد صنّفوا... في المفردات جملًا وألفوا
لكنهم لم يقصدوا هذا النمط... بل قصدوا الرد على الكيا فقط
فإنه أعني كيا قد صنفا... في مفردات أحمد مصنفا
وقصد الرد عليه فيها... وكان فيما قد عنى سفيها
غالب ما قال بأنه انفرد... فإنه سهو ووهم فليرد
لأنه لم يعتبر بالأشهر... ولا خلاف مالك في النظر
وإنما يقصد فيما ألفّا... إذا رأى قولًا ولو مزيفا
لأحمد قد خالف النعمانا... والشافعي نصب البرهانا

(١) هو علي بن محمد بن علي عماد الدين أبو الحسن الهراسي الشافعي، المعروف بالكيا: أي الكبير بلغة الفرس، تفقّه على إمام الحرمين مدة وروى عنه، له من المصنّفات: الرد على الإمام أحمد، والأحكام، ومباحث المجتهدين، وغيرها، كان مليح الوجه، جهوري الصوت، فصيحًا مطبوع الحركات، ولي تدريس النظامية ببغداد إلى أن مات سنة (٥٠٤هـ). ينظر: العقد المذهب: (ص١١٤)، وطبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح: (٦٤٣/٢).

(٢) ينظر: المدخل المفصل: (٩٠٨/٢).

(٣) ابن كثير: (٥٢٩/١).

(٤) ينظر: المنح الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد للبهوتي: (٨٨/١ــــــ١٠٨)، والمدخل المفصل: (٩١١/٢)، والمذهب الحنبلي: دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته: (١٣٤/٢).

فصحح الأصحاب ما قد صحا... منها وما كان إليه ينحى
وبينوا أغلاطه ووهمه... وناقشوه لفظه وكلمه
فابن عقيل منهم والقاضي... سبط أبي يعلى بعزم ماضي
كذلك الجوزي والزاغوني... وغيرهم الجد لا بالهون (١).

ومن المؤلفات التي وُضعت من قِبل الحنابلة لنقد الكياهراسي في نقد هذه الدعوى ونقضها استقلالًا، ما يلي:

١- ألّف معاصره أبو الوفاء علي بن محمد بن عقيل البغدادي كتابه (المفردات) في الردّ عليه، وهو أول كتاب يُصنّف للحنابلة في جمع المسائل التي تفرّد بها الإمام أحمد ــ رحمه الله ــ عن الشافعي ــ رحمه الله ــ خاصة، أو عن الأئمة الثلاثة بعامة وتقرير أدلته، ثم تلاه في ذلك من الحنابلة.

وقد زاد ابن عقيل على المفردات التي ذكرها الكيا مسائل مشهورة بأدلتها، وأوضحها بإقامة البرهان عليها، ولكن ابن عقيل قد جارى الكيا في الانتصار لما قدّمه، وإن كان غير الأشهر عند الإمام أحمد، وجاراه أيضًا حيث عدّ من المفردات ما وافق أحمد فيه مالكًا مع أنه ليس من المفردات(٢).

٢- وألف ابن الزاغوني (٣) كتابه (المفردات) في مجلدين، وهي مائة مسألة.

٣- ثم ألّف عبد الوهاب بن عبد الواحد بن محمد الشيرازي(٤)كتابه (المفردات).

٤- ثم ألّف أبو يعلى المغير محمد بن محمد بن محمد عماد الدين ابن أبي يعلى(٥) كتابه (المفردات).

---

(١) ينظر: مفردات الإمام أحمد للعز المقدسي من المنح الشافيات للبهوتي: (١/٨٨ــــــ١٠٨).

(٢) ينظر: مفردات مذهب الإمام أحمد في الصلاة للدكتور عبد المحسن المنيف: (ص١٠).

(٣) هو علي بن عبيد الله بن نصر بن السري، الفقيه الحنبلي، أبو الحسن ابن الزاغوني، شيخ الحنابلة وواعظهم، وأحد أعيانهم: قرأ بالروايات، وطلب الحديث بنفسه، وقرأ وكتب بخطّه، وقرأ الفقه وكان متقنًا في علوم شتى من الأصول، والفروع، والوعظ، والحديث، وصنّف في ذلك كله، توفي سنة (٥٢٧هـ). ينظر: شذرات الذهب: (٣٤٨/٥)، وتسهيل السابلة: (٥٥٢/٢).

(٤) هو عبد الوهاب بن عبد الواحد بن محمد، شرف الإسلام ابن الشيخ أبي الفرج، الأنصاري الشيرازي، ثم الدمشقي، الفقيه الحنبلي، الواعظ، شيخ الحنابلة بالشام بعد والده ورئيسهم، توفي والده وهو صغير، روى بالإجازة عن أبي طالب عبد القادر بن محمد بن عبد القادر اليوسفي واشتغل بنفسه، وتفقّه، وبرع، وناظر، وأفتى، توفي سنة (٥٣٦هـ). ينظر: ذيل طبقات الحنابلة: (٤٤٦/١)، والمقصد الأرشد: (١٤٧/٢).

(٥) هو محمد بن محمد بن محمد بن الحسين بن الفراء، الحنبلي، عماد الدين، القاضي، أبو يعلى الصغير، شيخ المذهب، تفقّه على أبيه، برع في المذهب، والخلاف والمناظرة، وأفتى ودرّس وولي القضاء، كان مناظرًا فصيحًا، مفوّهًا ذكيًّا، ولي قضاء واسط مدة، ثم عُزل منها، ولزم منزله، توفي سنة (٥٦٠هـ). ينظر: ذيل طبقات الحنابلة: (٣١٣/٢)، والمقصد الأرشد: (٥٠٠/٢).

٥- ثم ألّف فيها أبو الفرج ابن الجوزي كتابه (الضيا في الرد على الكيا)، وقيل اسمه:(كشف الظلمة عن الضياء في ردّ دعوى كيا).

٦- ثم ألّف أحمد بن الحسين بن عبد الله بن الشيخ أبي عمر المقدسي المشهور بابن قاضي الجبل(١)كتابه (الرد على إلكيا الهراسي)، كتب منه مجلدان ولم يتمه.

٧- ثم ألّف محمد بن علي بن عبد الرحمن الخطيب(٢) منظومته، التي شرحها الشيخ منصور البهوتي، وسمّاها: (النظم المفيد الأحمد في مفردات الإمام أحمد)، وقيل: (النظام المذهب في مفردات المذهب).

يقول د. عبد الله التركي عنها: "هي ألفية من بحر الرجز، نظم فيها المؤلف مفردات المذهب الحنبلي عن بقية الأئمة الثلاثة، وأخذ مادته من جملة المُصنَّفات قبله؛ إلا أنه تناولها تناول الناقد البصير فحقّق في كثير منها، وزاد عليها، وبناها على الصحيح الأشهر من الروايات...وبالجملة يعتبر هذا النظم من أشهر ما جُمع في مفردات المذهب الحنبلي، مع التحرير والترتيب، فصار من بعده معتمد العلماء ومرجعهم، وفي مقدمتهم العلامة المرداوي؛ فإنه خرّج المفردات في كتابه (الإنصاف) من هذا النظم. ونظرًا لاشتهار هذا النظم بين صفوف الحنابلة؛ فصار يحفظه الكثير منهم، ويرجعون إليه، فإن صاحبه اكتسب المعرفة به، فلُقّب بناظم المفردات"(٣)(٤).

وكذلك من المجالات التي أثّر النقد الفقهي في المذهب الحنبلي في ظهورها؛ ما يتعلّق بكتب الاختيارات، سواء كان الاختيار للأصحاب في المذهب، مثل: (الترشيح في بيان

(١) هو أحمد بن الحسن بن عبد الله بن الشيخ أبي عمر المقدسي، كان أبوه شرف الدين أبو الفضل قاضي القضاة في دمشق- وسُمي بابن قاضي الجبل؛ لأنه جده كان صاحب المدرسة المشهورة في جبل قاسيون- شرف الدين ابن شرف الدين قاضي الجبلكان، متفنّنًا بالحديث وعلله، والنحو واللغة، والأصلين والمنطق، وله في الفروع القدم العالي. قرأ على الشيخ تقي الدين في علوم شتى، توفي سنة (٧٧١ه). ينظر: ذيل طبقات الحنابلة: (١٨٠/٥)، والمقصد الأرشد: (٩٣/١).

(٢) هو محمد بن علي بن عبد الرحمن بن محمد الخطيب، الشيخ الإمام العلامة، قاضي القضاة، عز الدين، خطيب الجامع المظفري، وابن خطيبه: تفقّه في المذهب، كان خطيبًا بليغًا، له مؤلفات حسنة، كان ماهرًا في الفقه والنحو والأصول والحديث، ولي قضاء دمشق، وقد أفتى ودرّس، توفي سنة (٨٢٠ه). ينظر: المقصد الأرشد: (٤٨٠/٢)، وتسهيل السابلة: (١٢٨٧/٣).

(٣) المذهب الحنبلي: دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته: (٤٢٥/٢).

(٤) ينظر في هذه المؤلفات: المدخل المفصل: (٩١١/٢)، والمذهب الحنبلي: دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته:(١٣٤/٢)، ومقدمة تحقيق المنح الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد للدكتور عبد الله المطلق: (١٨/١ــــــ١٩)، ومعجم معجم مصنفات الحنابلة للدكتور عبد الله الطريقي: (١٥٢/٢)، و(١٧٢/٢)، و(١٩٠/٢)، و(١٧/٣)، و(٤٨/٤)، و(١٥٩/٤).

مسائل الترجيح) لأبي بكر الجراعي(١)، أو كان الاختيار وفق الدليل مثل: (اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية النميري) لابن قيم الجوزية، وغيرها (٢).

وقد امتد تأثير النقد الفقهي إلى التأليف في مجالات قد لا تكون أصيلة في النتاج الفقهي، حيث إن الردود، والنقود، والتعقّبات، والمناظرات التي حصلت بين الفقهاء تبيّن منها أنه لا بد أن تُضبط وتبيّن قواعدها وأصولها؛ فدعاهم ذلك إلى التصنيف في الجدل الفقهي وضوابطه، ومن أمثلة كتب الجدل عند الحنابلة - وهي كثيرة- كتاب: (الجدل في الفقه) لابن عقيل، و(المنقح من الخطل في علم الجدل) لأبي البقاء العكبري، و(الإيضاح في الجدل) لابن الجوزي، وغيرها من كتب الجدل عند الحنابلة (٣).

كما أن من المجالات في التصنيف التي كان للنقد الفقهي تأثير في توليدها، بعض الكتب المشتركة بين الحديث والفقه، مثل كتاب (التحقيق في أحاديث التعليق) لابن الجوزي، ومثله كتاب (الإفصاح عن معاني الصحاح) لابن هبيرة(٤) وغيرها.

المطلب الرابع: أثره في استمرار المذهب وبقائه وتجديده

من الآثار المهمة للنقد الفقهي الذي وُجد منذ تأسيس المذهب الحنبلي ونشأته، مرورًا بطبقة التلاميذ ومن بعدهم، وانتقالًا لطبقة المتوسطين التي توسّعت فيها عملية النقد الفقهي وتعدّدت أنواعها، وكثر بها الأئمة الذين عُرفوا بالنقد الفقهي، وانتهاء بطبقة المتأخرين، التي اتسمت بالنضوج والاستقرار- أثره في بقاء المذهب الحنبلي، وتنقيحه، واستمراره، وتجديده؛ فالنقد والتنقيح الفقهي عامل أساسي في بقاء المذاهب، والمحافظة على وجودها عمومًا، وليس في المذهب الحنبلي فحسب.

جاء في (الموسوعة الفقهية الكويتية) "والحق أن بقاء مذهب ما أو انتشاره يعتمد ــ أولًا وقبل كل شيء ــ على ثقة الناس بصاحب المذهب، واطمئنانهم إليه، وعلى قوة أصحابه، ودأبهم على نشره، وتحقيق مسائله، وتيسير فهم هذه المسائل بحسن عرضها"(٥).

---

(١) هو تقي الدين أبو بكر بن زيد الجراعي الحنبلي، الإمام العلامة، الفقيه القاضي: كان من أهل العلم والدين، وهو رفيق علاء الدين المرداوي في الاشتغال على الشيخ تقي الدين ابن قندس، وباشر نيابة القضاء بدمشق، وتوجّه إلى الديار المصرية فاستخلفه القاضي عز الدين الكناني في الحكم، وباشر عنه بالمدرسة الصالحية، توفي سنة (٨٨٣هـ). ينظر: شذرات الذهب: (٣٣٧/٧)، وتسهيل السابلة: (١٤٠٩/٣).

(٢) ينظر: المدخل المفصل: (٩١٣/٢ــــــ٩١٦).

(٣) ينظر: المذهب الحنبلي: دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته: (١٣٨/٢)، و(٢٠٤/٢)، و(٢٧٥/٢).

(٤) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة: (١١٤/٢).

(٥) (٤٠/١).

يقول د.خالد علال: "ويستنتج مما ذكرناه عن النقد العلمي عند علماء الحنابلة بالمشرق الإسلامي خلال القرنين السادس والسابع الهجريين، أنهم أحدثوا حركة نقدية تجديدية هادفة مسّت علومًا شتى، من فقه وحديث، وكلام وفلسفة، وتاريخ، وأدب، قدّموا من خلالها أعمالًا علمية رائدة قلّ نظيرها عند غيرهم من المسلمين، وجمعت بين صحيح المنقول، وصريح المعقول، وتميّزت بالإبداع والتجديد والأصالة؛ فكان لها الأثر الفعّال في تنشيط الحركة العلمية الحنبلية وإثراء تراثها العلمي"(١) .

ووجود أئمة كبار مجتهدين، بلغوا درجة تؤهلهم للنقد والتصحيح في نوع من أنواع النقد، أو في النقد عمومًا، مثل: الخلال، والقاضي أبو يعلى، وأبو الخطاب، والمجد بن تيمية، والموفق بن قدامة، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن مفلح، وعلاء الدين المرداوي، وغيرهم؛ يُعطي للمذهب الحنبلي في العلم والفقه منزلة، وعند الناس وسائر الأمة مكانة.

والعلماء عليهم للأمة حفظ علم الدين، وتبليغه، ونشره(٢)، ومن فضل الله أن جعل في كل زمان بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصّرون بنور الله أهل العمى، وينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين(٣).

قال في مقدمة (المغني): "فإن الله تعالى برحمته وطَوْلِه وقوته وحوله، ضمن بقاء طائفة من هذه الأمة على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك، وجعل السبب في بقائهم بقاء علمائهم، واقتداءهم بأئمتهم وفقهائهم، وجعل هذه الأمة مع علمائها كالأمم الخالية مع أنبيائها، وأظهر في كل طبقة من فقهائها أئمة يُقتدى بها، وينتهي إلى رأيها، وجعل في سلف هذه الأمة أئمة من الأعلام، مهّد بهم قواعد الإسلام، وأوضح بهم مشكلات الأحكام، اتفاقهم حجة قاطعة، واختلافهم رحمة واسعة"(٤).

كما أن للأعمال النقدية التي قام بها هؤلاء الأئمة في نقد الروايات ونقد الأقوال فيما يُعرف بالخلاف العالي، ونقد الحال الفقهية، والفقهاء، والمدارس، والمذاهب الفقهية،

(١) الحركة العلمية الحنبلية وأثرها في المشرق الإسلامي خلال القرنين السادس والسابع (ص٦١١).
(٢) ينظر: مجموع الفتاوى: (١٧٨/٢٨).
(٣) ينظر: المرجع السابق: (٢١٧/٤).
(٤) (٣/١ــــ٤).

والفتاوى، والأحكام القضائية، وغيرها من أنواع النقد الفقهي- دور مهم وفاعل في تتابع عمليات التجديد والتمحيص في المذهب الحنبلي.

وقد راعى هؤلاء الأئمة وغيرهم تغير أحوال الناس والوقائع التي تحصل بينهم، وأهمية إعادة تنزيل الأحكام الفقهية، وإعادة عرضها، ونقد الأعمال الفقهية السابقة في المذهب وخارجه؛ وكل هذا أسهم في صيانة المذهب، وإزالة المتهافت والضعيف، وبقائه صالحًا للزمان والمكان؛ لأن من أفتى الناس بمجرد المنقول في الكتب - مع اختلاف أعرافهم، وعوائدهم، وأزمنتهم، وأمكنتهم، وأحوالهم وقرائن أحوالهم- فقد ضل وأضل(١).

وإنما يكون الفقه بأمرين، الأول فهم الواقع، والفقه فيه، واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات؛ حتى يحيط به علمًا. والثاني: فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان قوله في هذا الواقع، ثم يُطبّق أحدهما على الآخر، فمن بذل جهده، واستفرغ وسعه في ذلك؛ لم يعدم أجرين أو أجرًا، فالعالم من يتوصّل بمعرفة الواقع والتفقّه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله(٢).

وكما يُعلم، فإن عدم رعاية الفقه من موجبات الهِرم، ومسبّبات الخلل، ومواضع الشرخ والعطب؛ لذا قيل: إن عدم تنقيح كتب الفقه هو من موجبات هرمه(٣).

ولا يعني النقد والتنقيح تغيير الثوابت والانقلاب على الأصول، وإنما تجديد وتصحيح وفق ما تقرر في الأصول والثوابت؛ فهو ليس تغيير وتبديل، أو هو الإتيان بالجديد والغريب، وإنما هو تنقيح للفقه وإحياء له، وكما تقرّر سابقًا فالنقد الفقهي وسيلة من وسائل التجديد الفقهي، وآلة من آلاته، وأن التجديد الفقهي ثمرة من ثمرات النقد الفقهي.

(١) ينظر: إعلام الموقعين: (٦٦/٣).

(٢) ينظر: إعلام الموقعين: (٦٩/١).

(٣) ينظر: الفكر السامي: (٤٦٤/٢).

الخاتمة وأبرز النتائج

في ختام هذا البحث يمكن إبراز أهم النتائج فيما يلي:

١/ النقد الفقهي صاحب نشأة الفقه منذ عصر التشريع ومابعده، وحتى ظهور المذاهب الفقهية واستقرارها، ومابعد ذلك .

٢/ الأصل في معنى النقد: تمييز الشيء بمعرفة ماهيته وحقيقته، وما فيه من المحاسن والمعايب .

٣/ المراد بآثار النقد الفقهي في المذهب الحنبلي، أي: النتائج المترتبة على عملية تمييز النتاج الفقهي في المذهب الحنبلي بكافة أنواعه ومجالاته، وفق قواعد مخصوصة، وبأساليب مختلفة .

٤/ النقد الفقهي له تأثير مباشر في تأسس المذهب الحنبلي ونشأته؛ وحتى تشكُّل الأصول التي يعتمد عليها وينهل منها .

٥/ جاء فقه الإمام أحمد ابن حنبل ــ رحمه الله ــ في سياق النقد الموجّه لمدرسة أهل الرأي، التي لم تعطِ السنة حقّها، ولم ترعَ الآثار، وقدّمت العقل، وبالغت في القياس؛ وبهذا تشكّل مذهب الإمام وفقهه، واتضحت أصوله التي يُبنى عليها.

٦/ من أهم الآثار النقد الفقهي في المذهب الحنبلي مايتعلق بتنقيح الروايات المنسوبة للإمام فيما يتعلّق بتصحيحها من جهة النسبة، ونفي الغلط والخطأ فيما ينُسب إليه من الروايات، وبيان ما ليس من فتاويه ولا من أقواله.

٧/ مما ترتب على عملية النقد الفقهي في الروايات المنسوبة للإمام؛ التقسيم الواضح فيما يُنسب له من روايات، وفيما يُنسب للأصحاب من أوجه واحتمالات وتخريجات .

٨/ أثر النقد الفقهي على حركة التصنيف الفقهي في المذهب الحنبلي كان ممتدًا، وتأثيره كان واضحًا وجليًّا، سواء كان هذا الأثر يتعلّق بنقد المُصنَّفات من جهة نسبتها لأحد الأئمة وتصحيح ذلك نفيًّا وإثباتًا، أو كان من جهة صحتها عمومًا فيما جاءت في سياقه أو تقريره، أو جزئيًّا من خلال المسائل التي تضمّنتها، وتصحيح ذلك، أو من خلال أثر النقد الفقهي في ظهور شكل من أشكال الكتابة بالفقه وحتى خارجه، أو من خلال عمليات التصحيح والتنقيح والإصلاح للمدوّنات الفقهية؛ خاصة المتون والمختصرات منها، أو إعادة عرضها وترتيبها، أو من خلال معرفة المُعتمد في

المذهب في كل طبقة من طبقاته الزمنية المتتابعة وتجنّب الكتب والمصنّفات التي كثر الانتقادات عليها، وطالت المؤخذات فيها .

٩/ من أبرز المجالات التي كان للنقد الفقهي في المذهب الحنبلي تأثير في توليدها ما يتعلّق بكتب المفردات .

١٠/ من أهم آثار النقد الفقهي في المذهب الحنبلي أثره في بقاء المذهب الحنبلي، وتنقيحه، واستمراره، وتجديده، وحتى انتشاره في قرون متأخره؛ خاصة بعد القرنين السادس والسابع الهجريين .

فهرس المصادر والمراجع

- أبجديات البحث في العلوم الشرعية، المؤلف: الدكتور فريد الأنصاري، الناشر: منشورات الفرقان، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، ١٤١٧ه .
- ابن حنبل ــ حياته وعصره ــ آراؤه وفقهه، المؤلف: محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بـ أبي زهرة، الناشر: دار الفكر العربي، عدد الأجزاء: ١ .
- الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري، المؤلف: الدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد، الناشر: مكتبة الخانجي، مصر،عام النشر: ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، عدد الأجزاء: ١ .
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- الآلئ البهية في كيفية الاستفادة من الكتب الحنبلية، المؤلف: محمد بن عبدالرحمن آل إسماعيل، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض - الديرة - شارع العطايف، الطبعة الأولى .
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المؤلف: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٨٨٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الثانية.
- البحر المحيط في أصول الفقه، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
- تاريخ التشريع الإسلامي، المؤلف: مناع بن خليل القطان (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة وهبة، الطبعة: الخامسة ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، عدد الأجزاء: ١ .
- تاريخ التشريع الإسلامي، المؤلف:الشيخ محمد الخضري بك، الناشر: دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة، ١٣٨٧ه، ١٩٦٧م .
- التحقيق في أحاديث الخلاف، المؤلف : جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى : ٥٩٧هـ)، المحقق : مسعد عبد الحميد محمد السعدني، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة : الأولى ، ١٤١٥هـ.

- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة، عدد الأجزاء: ٢ .
- تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة ويليه «فائت التسهيل»، المؤلف: صالح بن عبد العزيز بن علي آل عثيمين الحنبلي مذهبا، النجدي القصيمي البُرَدِي (١٣٢٠ هـ - ١٤١٠ هـ)، المحقق: بكر بن عبد الله أبو زيد،الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، عدد الأجزاء: ٤.
- تعارض الروايات في المذهب الحنبلي ــ دراسة تأصيلية فقهية ــ، المؤلف: الدكتورة فاطمة بنت عبدالله البطاح، الناشر: دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٦ه .
- التعريفات، المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤ هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، دار النشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- تهذيب الأجوبة، المؤلف: أبو عبد الله الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي الحنبلي (المتوفى: ٤٠٣ هـ)، المحقق: السيد صبحي السامرائي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، عدد الأجزاء: ١ .
- التوقيف على مهمات التعاريف، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، الناشر: عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت-القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م،عدد الأجزاء: ١.
- جامع الرسائل، المؤلف : تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى :

٧٢٨هـ)، المحقق : د. محمد رشاد سالم، الناشر : دار العطاء – الرياض، الطبعة : الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، عدد الأجزاء : ٢ .

- جامع بيان العلم وفضله، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، عدد الأجزاء: ٢ .
- الجامع لعلوم الإمام أحمد ، المؤلف: خالد الرباط، وائل إمام [بمشاركة الباحثين بدار الفلاح]، الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م، عدد الأجزاء: ٢٢.
- الحركة العلمية الحنبلية وأثرها في المشرق الإسلامي خلال القرنين: السادس والسابع الهجريين. المؤلف: الدكتور خالد كبير علال، الناشر: دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥م .
- الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي، المؤلف: جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبلي الدمشقي الصالحي المعروف بـ «ابن المبرد» (المتوفى: ٩٠٩ هـ)، المحقق: رضوان مختار بن غربية، الناشر: دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م، عدد الأجزاء: ٣ .
- الذيل على طبقات الحنابلة، المؤلف:الإمام الحافظ عبدالرحمن بن أحمد ابن رجب(المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م، عدد الأجزاء: ٥.
- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، المؤلف: محمد بن عبد الله بن حميد النجدي ثم المكي (المتوفى: ١٢٩٥ هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه: بكر بن عبد الله أبو زيد، عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م، عدد الأجزاء: ٣.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

- شرح الزركشي، المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي (المتوفى: ٧٧٢هـ)، الناشر: دار العبيكان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ١٩٨٧ م.
- صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان النميري الحرّاني الحنبلي (المتوفى: ٦٩٥هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت،الطبعة: الثالثة، ١٣٩٧، عدد الأجزاء: ١ .
- طبقات الحنابلة، المؤلف: أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: ٥٢٦هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، عدد الأجزاء: ٢.
- طبقات الشافعية، المؤلف : إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، (المتوفى :٧٧٤ هـ) ، تحقيق: عبدالحفيظ منصور، الناشر: دار المدار الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤ م .
- الفروع، ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي، المؤلف: محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٧٦٣هـ)، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.
- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، المؤلف: محمد بن الحسن بن العربيّ بن محمد الحجوي الثعالبي الجعفري الفاسي (المتوفى: ١٣٧٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت -لبنان، الطبعة: الأولى - ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م، عدد الأجزاء: ٢ .
- قواعد الفقه، المؤلف: محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، الناشر: الصدف ببلشرز – كراتشي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ – ١٩٨٦، عدد الأجزاء: ١ .
- القواعد لابن رجب، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، عدد الأجزاء: ١ .
- القواعد والفوائد الأصولية ومايتبعها من الأحكام الفرعية، المؤلف: ابن اللحام، علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عباس البعلي الدمشقي الحنبلي (المتوفى: ٨٠٣هـ)،

المحقق: عبد الكريم الفضيلي، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: ١٤٢٠ هـ-١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ١.

- الكليات، المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.
- لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
- مجموع الفتاوى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م .
- المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد وتخريجات الأصحاب، المؤلف : بكر بن عبد الله أبو زيد بن محمد بن عبد الله بن بكر بن عثمان بن يحيى بن غيهب بن محمد (المتوفى : ١٤٢٩هـ)، الناشر : دار العاصمة - مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة، الطبعة : الأولى ، ١٤١٧ هـ، عدد الأجزاء : ٢ .
- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بدران (المتوفى: ١٣٤٦هـ)، المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١، عدد الأجزاء: ١ .
- المذهب الحنبلي «دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته»، المؤلف: عبد الله بن عبد المحسن بن عبد الرحمن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
- المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين، المؤلف: القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف المعروف بـ ابن الفراء (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: د. عبد الكريم بن محمد اللاحم، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

- المسودة في أصول الفقه، المؤلف: آل تيمية [بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت: ٦٥٢هـ) ، وأضاف إليها الأب، : عبد الحليم بن تيمية (ت: ٦٨٢هـ) ، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية (٧٢٨هـ)]، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتاب العربي، عدد الأجزاء: ١ .
- المطلع على ألفاظ المقنع، المؤلف: محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبو عبد الله، شمس الدين (المتوفى: ٧٠٩هـ)، المحقق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣ م، عدد الأجزاء: ١ .
- معجم الكتب، المؤلف: يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن المبرد الحنبلي (المتوفى: ٩٠٩هـ)، المحقق: يسرى عبد الغني البشري، الناشر: مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع – مصر .
- معجم لغة الفقهاء، المؤلف: محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنيبي، الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- معجم مصنفات الحنابلة من وفيات ٢٤١ - ١٤٢٠هـ، المؤلف: الدكتور عبدالله الطريقي ، سنة النشر: ١٤٢٢ – ٢٠٠١، الطبعة الأولى، عدد المجلدات: ٨.
- معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المغني، المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، الناشر: مكتبة القاهرة، الطبعة: بدون طبعة.
- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، المؤلف: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (المتوفى: ٨٨٤هـ)، المحقق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، عدد الأجزاء: ٣ .
- الملل والنحل، المؤلف: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني (المتوفى: ٥٤٨هـ)، الناشر: مؤسسة الحلبي.

- مناقب الإمام أحمد، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩ هـ، عدد الأجزاء: ١.
- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ-١٩٩٢م، عدد الأجزاء: ١٩.
- المنتقى شرح الموطأ، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ)، الناشر: مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٣٢ هـ.
- المنح الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد، المؤلف: منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتى الحنبلى (المتوفى: ١٠٥١هـ)، المحقق: عبد الله بن محمد المطق، الناشر: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م،عدد الأجزاء: ٢ .
- الموسوعة الفقهية الكويتية، صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت، عدد الأجزاء: ٤٥ جزءا، الطبعة: (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ)، الأجزاء ١ - ٢٣: الطبعة الثانية، دارالسلاسل – الكويت، الأجزاء ٢٤ - ٣٨: الطبعة الأولى، مطابع دار الصفوة – مصر، الأجزاء ٣٩ - ٤٥: الطبعة الثانية، طبع الوزارة.
- نظرية النقد الفقهي، معالم لنظرية تجديدية معاصرة، المؤلف: الدكتور نوار الشلي، الناشر: دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٣١ه .
- نظرية النقد الفقهي: معالم وضوابط، المؤلف: الدكتور: حسن يشو، الناشر: الدار المغربية بالتعاون مع دار الكلمة، الطبعة الأولى، ١٤٤٠/٢٠١٩م .
- النقد الفقهي تأصيلًا وتطبيقًا، المؤلف:أحمد مسرع المالكي، رسالة مقدمة لنيل الماجستير من جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية، ١٤٤١ه .
- النقد الفقهي في المذهب المالكي وأثره في تحرير الأحكام، المؤلف: الدكتور نايف بن عبدالرحمن آل مبارك، الناشر: مكتبة ذخائر الوراقين، الطبعة الأولى: ١٤٣٨ه .

- الوافي بالوفيات، المؤلف: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة:، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.